إصلاح نظام الانتخابات التشريعية في سوريا – مقاربة من منظار جندري

مقدمة

تعتبر الانتخابات أحد أهم الحقوق السياسية للمواطن[١]، إذ تحقق له المشاركة في الحكم وإدارة الشؤون العامة لبلاده. كما يحقّ له أن ينتخِب ويُنتخَب في انتخابات دورية دون التعرّض لأي تمييز[٢]، وتؤمن الانتخابات المشاركة في السلطة وتساهم بتعميق الشعور بالمواطنة وسيادة القانون وتسمح بالتنافس السلمي. فإرادة الشعب التي يعبّر عنها في صناديق الاقتراع هي مصدر السلطة في الحكم الديمقراطي، على المبدأ القائل : بأنّ الانتخابات هي ملك الشعب، وأبرز مقومات الديمقراطية الحقّة.

في المقابل، ان الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، لكن ما من بلد يكتسب صفة الديمقراطية ما لم يجري انتخابات نزيهة، لأنها أساس الشرعية الديمقراطية. وهي الآلية التي تضمن التداول السلمي للسلطة السياسية، عدا عن أنها تشكّل عنصراً أساسياً لأي نظام ديمقراطي يعمل على تحسين ظروف العيش من خلال ربط مصالح الناخبين بمصالح الحكومات، وإفساح المجال أمام المواطنين لاختيار الممثّلين الذين يعكسون إرادتهم.

---

[١] المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان /https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

(١) لكلِّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية.

(٢) لكلِّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقُّ تقلُّد الوظائف العامَّة في بلده.

(٣) إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت.

[٢] المادة ٢٥ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية https://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads/2014/01/

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة ٢، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة

أ:) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

لا يكفي أن تجرى الانتخابات لضمان تمثيل المواطنين والمواطنات فقط، بل يجب أن يكون هناك قواعد تحكم هذه الانتخابات لتكون الانتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة تحت مظلة دولة القانون وتحترم عدد من المعايير الدولية بهذا المجال، وهذه المعايير يجب أن يكون منصوصا عليها بالدستور ويضمنها قانون الانتخابات[٣]، وهو القانون الذي يحتوي على النظام الانتخابي والعديد من القواعد والأحكام وينظم الإجراءات الانتخابية كلها من مرحلة ما قبل الانتخابات مرورا إلى الحملة الانتخابية وصولاً إلى الترشح والانتخابات والطعن.

كما وتعد المشاركة السياسية للنساء من الركائز الأساسية للديمقراطية، ويتعذر سير العملية الانتخابية دون وجود مشاركة كاملة ونشطة للنساء في الحياة العامة كمرشحة، وناخبة، وقائدة مدنية وسياسية. إن الدور الرائد للنساء في دعم التحول الديمقراطي يتطلب تحقيق مشاركة النساء في كامل مسار العملية الانتخابية بصورة منصفة ومتساوية، لذلك ينبغي التغلب على التحديات التي تواجه مشاركتها وتمثيلها في الانتخابات ووصولها إلى مراكز صنع القرار، الكوتا مثالا.

ويعتبر النظام الانتخابي أهم بنود قانون الانتخابات، فهو الذي ينظم العلاقة بين عملية الانتخاب والمسؤولين المنتخبين، بعبارة أخرى هو الطريقة التي يمكن فيها تحويل أصوات الناخبين المقترعين إلى ممثلين منتخبين نتيجة المزج بين حجم الدوائر وعدد المقاعد فيها وبنية ورقة الاقتراع والعملية الحسابية التي تحوّل أصوات المقترعين إلى مقاعد انتخابية، ولهذه المعادلة الكثير من الاحتمالات والتطبيقات.

ولا يمكن أن يكون هناك نظام انتخابي يمكن تطبيقه على نحو شامل لجميع الحالات، كما لا يمكن تطبيق معيار عالمي لجميع الحالات أيضاً، إن اختيار النظام الانتخابي يجب أن يتطلع إلى تحقيق أهداف واضحة المعالم ومحددة، كما يجب أن ينظر إليه باعتباره قراراً ذا صلة وثيقة بالمسار الديمقراطي لكل دولة، كما تعتبر الآثار الناجمة عن عملية النظم الانتخابية سياقية وقرائنية، وتستند إلى الخصوصيات السياسية والإقليمية، فضلا عن

[٣] شبكة المعرفة الانتخابية https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646640638645
قانون الانتخابات: هو نص تشريعي مساو للنصوص التشريعية الأخرى من الناحية العضوية، ولكنه يعتبر من النصوص التي تتقاطع مع القانون الدستوري ويعد من أهم القوانين تحديدا في الدول التي تعتمد النظام البرلماني.

الحقائق الاجتماعية المختلفة، والصراعات المحددة التي تختلف من بلد إلى آخر. كما أن الآثار العامة لكل نظام انتخابي واحد تعتمد على الظروف السياقية التي تميز كل حالة عن غيرها.

إن إعادة النظر في النظام الانتخابي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هناك انقسام عميق في البلد أم لا من النواحي السياسية والجغرافية والدينية والعرقية، كما يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار فيما إذا كان يجري هناك تمثيل للأقليات السياسية بصورة عادلة في النظام السياسي.

إن إعادة النظر في النظام الانتخابي التي تهدف إلى تحسين النظام الانتخابي في بلد ما يتعين عليها أن تضع في اعتبارها مختلف التوصيات المستمدة من تجارب البلدان الأخرى التي اضطلعت بها لمواجهة التفاوتات بالتمثيل وانعدام المساواة بين أفراد الشعب الواحد وأساليب حلها.

يترتب على اختيار النظام الانتخابي نتائج محددة ومختلفة، بمعنى إن النظام الانتخابي المعتمد في بلد معين، ليس دائما نتيجة للاصطفاف السياسي فقط، فإذا تم اعتماد النظام الانتخابي بلحظة معينة وأصبح ثابتا على المدى الطويل، قد يؤسس لطبيعة الحياة الحزبية في هذا البلد كما كل القوانين الأخرى.

في هذا الإطار عرفت سوريا تجربة في مسار الانتخابات التشريعية عبر التاريخ، حيث شهدت سوريا خلالها العديد من القوانين والأنظمة الانتخابية، لكنها لم تحقق المسار الديمقراطي ولم تكن التجربة مكتملة، لذلك نهدف من هذا البحث إلى تحليل الواقع الانتخابي في سورية من زاوية تاريخية، والمشهد السياسي الراهن، ثم عرض النظم الانتخابية وأهميتها ومدى تطابقها مع الواقع السوري، ودراسة المعايير الفضلى للنظام الانتخابي التشريعي في سوريا وما الذي يجب ان يتضمنه هذا النظام، للخروج من بعدها بعدد من الاقتراحات للأنظمة الانتخابية الأكثر ملاءمة للواقع السوري وذلك من خلال مقاربة جندرية تعتمد على رفع مستوى تمثيل النساء وتطبيق الكوتا الأفضل على نماذج النظم الانتخابية التي سيتم اختيارها أو اقتراحها.

أولا– المشهد السياسي الراهن في سوريا:

شكّل صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ [٤]بتاريخ ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ بإجماع أعضائه الخمسة عشرة، بناء على المسودة التي تقدمت بها الولايات المتحدة، أملاً جديداً لبداية حل سياسي للأزمة السورية لدى الكثيرين من السوريين والسوريات والمراقبين والفاعلين المحليين والدوليين، لا سيما أن "تدابير بناء الثقة" التي اقترحها القرار تأتي في صلب المطالب الإنسانية الملحّة والإسعافية لجميع السوريين والسوريات."

ينص القرار على إجراء عملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة، وأكد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة عملا بالدستور الجديد، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين والسوريات الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في أماكن اللجوء والنزوح والمهجر، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

كما يشجع هذا القرار على مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها من أجل سوريا. ويعتبر هذا القرار مهما من حيث المبدأ بالنسبة للوضع الإنساني الكارثي الذي بلغته الأزمة السورية، إن الحالة الراهنة تستوجب الجدّية في التنفيذ من قبل القوى العالمية الكبرى الفاعلة في الأزمة السورية، يأتي هذا القرار أيضا تتويجاً لسلسة من قرارات ومبادرات خاصة بالحالة السورية، لم ينفذ أيّ منها في الواقع.

ونتيجة لعدم تحقيق أي تقدم في المسار السياسي المبني على هذا القرار، تفاقمت حدة الأزمة السياسية والمعيشية الداخلية، وتعثرت علاقة النظام في سورية مع المجتمع الدولي، وبات كلا من النظام والشعب السوري في عزلة خانقة.

رغم انعقاد ست دورات للجنة الدستورية لم يبرز حتى الآن أي تقدم ملموس في عملية انتقال سياسي يؤسس لها عبر صياغة دستور تبنى عليه العملية الانتخابية. ولاتزال سوريا تعاني من الانقسام السياسي وحكومات أمر واقع

[٤] قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ بتاريخ ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ https://undocs.org/ar/S/RES/2254(2015)

متعددة، بحيث تحولت سوريا إلى عدة مناطق نفوذ تتعدد فيها أشكال الحكم والولاءات والهويات، مما يعيق تشكيل سورية واحدة موحدة.

ونتيجة لتعثر المسار التفاوضي وتبدل المشهد السياسي في سوريا وتحكم اطراف متعددة في إدارة النزاع على حساب الحل السياسي، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية و فرض عقوبات على النظام السوري وخاصة بعد قانون قيصر في عام ٢٠١٩ فقد تأثر السياق العام وفي كل المناطق السورية بأزمة اقتصادية خانقة أهدرت كل ما تبقى من الإمكانيات والموارد الاقتصادية وتحولت سوريا برمتها إلى بلد منهك اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، كما تسبب تراجع المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي ومنظماته وسوء توزيعها بتقويض كل الآمال بالخروج من النفق المظلم الذي يحيط بسوريا وأهلها، فازداد العجز المالي وارتفعت نسبة البطالة وتضاعف عدد الراغبين بالهجرة، كما تعاني الحكومة السورية من نقص حاد في السيولة والموارد ويهمين الفساد على كل مفاصل الدولة والمجتمع.

ولم تغير الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠٢٠ شيئاً في المشهد السياسي، على الرغم من بناء آمال كبيرة عليها بالتغيير، خاصة لأن العملية الانتخابية قد غابت عنها المشاركة الحقيقية للمواطنين والمواطنات والتي لا يمكن أن تتم إلا بوجود أحزاب سياسية في نظام ديمقراطي تعددي، وقد تبدى ذلك بغياب المنافسة الشريفة والنزاهة والشفافية.

بدقيق العبارة يمكن القول بأن السوريات والسوريين بحاجة ماسة وحيوية لتأسيس عقد اجتماعي جديد فيما بينهم، يؤسس للتوصل إلى توافقات بشأن العملية السياسية والانتخابية من ضمنها، في ظل تقييد كل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لحل يرضي جميع السوريات والسوريين.

وتبرز ضرورة ملحة للتوصل إلى نوع من التوافق بشأن العملية الانتخابية، وتبرز تساؤلات عن جدوى تدخل قوى الأمر الواقع لدعم المسار السياسي والانتقال الديمقراطي وعن الدور النهائي للأطراف الدولية في دعم العملية الانتخابية.

ولا يزال الوضع المستقبلي للسوريين والسوريات في الشتات غير واضح، بمن فيهم ملايين اللاجئين والنازحين. لذلك يرى الخبراء أن النظام الانتخابي المستقبلي غير واضح المعالم ويتوقف على نتيجة المفاوضات والتغيرات في الظروف الداخلية والإقليمية والدولية.

ومن الضروري لاختيار نظام انتخابي مناسب يلبي حاجة السوريين والسوريات توفر الأسس التالية[٥] :

– وضع إطار دستوري وقانوني ملائم.

– وضع حد للنزاع.

–إعادة تشييد بنية تحتية مادية وانتخابية سليمة.

– مشاركة المجتمع المدني بقوة في جميع مراحل بناء العملية الانتخابية .

– مشاركة المرأة بشكل حقيقي وفعال في جميع مراحل بناء العملية الانتخابية .

– توفر الإرادة السياسية لدى جميع المعنيين بالانتخابات لضمان انتخابات هادفة والالتزام بالنتائج.

– اقتناع الناخبين بأهمية تصويتهم الذي سيوصلهم إلى قيادة مسؤولة.

ثانيا– لمحة تاريخية لمسار الانتخابات في سوريا من منظار سياسي

كانت انتخابات ١٩٤٧ [٦] أول انتخابات تجري بعد الاستقلال، وفق التعديل الدستوري الذي نصّ على انتخابات الدرجة الواحدة على أساس المنطقة أو الناحية، بحيث يعتبر الفائز في الجولة الأولى هو الحاصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين، وفي الجولة الثانية يكون الفائز من يحصل على الأغلبية العددية فحسب، في حينها

[٥] إرساء الأسس لانتخابات مستقبلية في سوريا ورقة نقاش الرقم ١ / ٢٠١٨ للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/laying-the-foundations-for-future-elections-in-syria-AR_0.pdf

[٦] – الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب: محمد حرب فرزات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
https://books.google.com/books? Id=X32zDwAAQBAJ&pg=PT171& dq =1947السوري+الانتخابات+قانون
– أحكام الانتخابات في الدساتير–السورية ورقة–بحثية لتجمع المحامين السوريين بالتعاون مع فريق–الخبراء القانونيين
https://www.freesyrianlawyers.com/index.php/ar

كانت الدولة السورية لا تقوم بطباعة أوراق أو قوائم انتخاب، بل تترك للمرشحين إعداد أوراقهم بأنفسهم، وفي المرحلة الممتدة من عام ١٩٥٤ – ١٩٦٣ أصبحت الحكومة تطبع قوائم انتخابية موحدة.

نسبة تمثيلية هذا النظام مرتفعة عن سواها، وهو أكثر أنظمة الانتخاب تمثيلية، غير أن اعتبار المدن الكبرى دائرة واحدة فسح لظهور دوائر كبرى مثل دمشق أو حلب، ودوائر متوسطة الحجم، ما أدى لضعف التمثيلية، بكل الأحوال استمرّ العمل بهذا النظام حتى مع سقوط الجمهورية الأولى عام ١٩٦٣، ولم يستبدل إلا بعد صدور دستور ١٩٧٣[٧]، كرر هذا الدستور ما ورد في سابقه لناحية أن أعضاء المجلس ينتخبون انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً وفقاً لأحكام قانون الانتخاب الذي ترك له تحديد الشروط وتنظيم العملية الانتخابية، واكتفى بالنص على أن الناخبين هم المواطنون الذين أتموا الثامنة عشر من عمرهم والمسجلون في سجل الأحوال المدنية، وأبقى على مدة ولاية المجلس لأربع سنوات كما في كل الدساتير السابقة.

وأضاف مادتين بالغتي الأهمية في السيطرة على العملية الانتخابية، حيث اشترط أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين المادة ٥٣ [٨] وسمح للعاملين في الدولة بما فيهم العاملين في القطاع العام الترشح لعضوية مجلس الشعب المادة ٥٦ [٩] مع الاحتفاظ بوظائفهم وحساب مدة التفرغ في المجلس من الخدمة الفعلية، كما كرر النصوص الواردة في الدستور السابق لجهة أن يضمن قانون الانتخاب حرية الناخبين في انتقاء ممثليهم وسلامة الانتخابات وحق المرشحين في مراقبة العملية الانتخابية ومعاقبة العابثين بإرادة الناخبين، إلا أن الخطورة كانت بالسيطرة على الحياة السياسية عندما نص الدستور صراحة على حكم الحزب الواحد [١٠]. وأوجب أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب عمال وفلاحين وأحتفظ لموظفي الدولة بمناصبهم خلال فترة وجودهم بمجلس الشعب مما جعل السلطة التشريعية تابعة للسلطة التنفيذية وأدى هذا التصميم الدستوري إلى إنهاء الحياة السياسية في البلاد وسيطرة الحزب الواحد.

---

[٧] دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ – مجلس الشعب السوري
http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=413&

[٨] المادة ٥٣ من المرجع السابق

[٩] المادة ٥٤ من المرجع السابق

[١٠] المادة ٨ من المرجع السابق ٧ دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ – مجلس الشعب السوري

بصدور قانون الانتخابات العامة السوري تاريخ ١٤-٤-عام ١٩٧٣[١١] تم اعتبار المحافظة دائرة انتخابية واحدة عدا حلب التي تقسم إلى دائرتين؛ وعلى اعتبار الفائز، فائزًا بالأغلبية التعددية. وكان حينها عدد مقاعد أعضاء مجلس الشعب ١٦٨ مقعداً[١٢].

جرت الانتخابات في عام ١٩٧٣، وكان قد هيمن حزب البعث على السلطة، وتم حصر التعددية الحزبية بأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية فقط التي فازت بأغلبية الأصوات، ولم تشارك بها الأحزاب التقليدية كحزب الشعب والحزب الوطني والإخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي لكونها قد حظرت وحلّت حينها. وحصد حزب البعث حوالي ثلثي المقاعد مما أدى إلى تراجع دور مجلس الشعب، من حيث الصلاحيات، كما من حيث التطبيق في الحياة السياسية السورية.

واستمر الوضع على سابقه لحين صدور قانون الانتخابات الجديد في عام ٢٠١١ [١٣] الذي احتوى على عدد من التحسينات مقارنة بقانون ١٩٧٣، ومنها الإشراف القضائي على الانتخابات، غير أن الانتقادات حول الناحية التنظيمية من القانون تجلت في إبقاء السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية كمشرفة حصرية على الانتخابات من جهة وغياب المراقبين الدوليين ومنظمات وأعضاء من المجتمع المدني السوري من جهة أخرى. رافق صدور قانون الانتخابات عام ٢٠١١ صدور قانون الأحزاب الجديد في ٢٠١١/٨/٣[١٤] .

وكان من المفترض أن تجري الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب عام ٢٠١١، غير ان اندلاع الأزمة السورية قد أعاقت إجرائها في موعدها، وتأجلت لتاريخ ٧ أيار ٢٠١٢ وكانت أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار الدستور الجديد ٢٠١٢[١٥] الذي كفل التعددية الحزبية في الانتخابات وانضم إلى جانب أحزاب السلطة المنضوية تحت كنف

---

[١١] قانون الانتخابات السوري للعام ١٩٧٣
http://www.casi.gov.sy/node15/arabic/index.php?node=5518&cat=14805

[١٢] بحسب المرسوم التشريعي رقم ٤ الصادر في ١٩٩٠/٠٤/١٢ حُدِّد عددُ نواب مجلس الشعب بـ٢٥٠ عضوًا، وأُلغِيَ اعتمادُ عدد المرشحين لكلِّ دائرة بحسب سجلِّ نفوسها، وحُدِّدَ عددٌ ثابت لكلِّ محافظة ،حتى تاريخه .

[١٣] قانون الانتخابات السوري للعام ٢٠١١ – مجلس الشعب السوري
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5516&cat=4397

[١٤] قانون الأحزاب بالمرسوم التشريعي ١٠٠لعام ٢٠٠١١– مجلس الشعب السوري
http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=55105&cat=4399&/20/3/2020

[١٥] الدستور السوري ٢٠١٢ – مجلس الشعب السوري
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=423

"الجبهة الوطنية التقدمية" أحزاب صغيرة حديثة العهد لا تصنف نفسها بأنها سلطة أو معارضة مثل حزب "سورية الوطن" و"حزب الشباب الوطني السوري، وقد وصل عدد الأحزاب المرخصة في سوريا إلى عشرين حزبا.

في العام ٢٠١٦ أجريت بضع تعديلات على قانون الانتخابات، حيث أصبح لعناصر الشرطة والجيش، للمرة الأولى، الحق في الاقتراع (أينما كانوا في البلاد) في الانتخابات التشريعية، بعد أن كان النظام قد حّظر ذلك لمدّة طويلة، تفادياً لتدّخل ضباط الجيش في هذه الانتخابات، و ُسِمح للناخبين باستخدام بطاقاتهم الشخصية أو العسكرية.

وفي عام ٢٠٢٠ [١٦] أجريت الانتخابات الأخيرة رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وفي ظل انتشار وباء كورونا، وكانت نسبة المشاركة هي الأضعف مقارنة مع الدورين التشريعيين السابقين، حيث بلغت نسبة المشاركة ٣٣,١٧ % بحسب الأرقام الرسمية، في مقابل نسبة مشاركة ٥٧ ،٥٦٪ في ٢٠١٦ و٥١,٢٦٪ في ٢٠١٢ ولوحظ إعادة وصول نسبة كبيرة من الأعضاء القدامى إلى مجلس الشعب، وتراجع في نسبة الأعضاء الجدد[١٧].وحافظ حزب البعث على هيمنته في المجلس، وازداد عدد مقاعد حزب البعث الى ١٦٨ مقعداً من أصل ٢٥٠ مقعد مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٢ حيث كان ١٣٤ مقعدا وهذا أدى إلى انخفاض عدد مقاعد الأحزاب السياسية الأخرى من ٣٩ مقعد٢٠١٢ إلى ١٥ مقعد ٢٠٢٠.

شهدت تلك الانتخابات غياب مشاركة السوريين والسوريات (مشاركة صفر) بالخارج من لاجئين ونازحين وسكان ادلب وشمال شرق سورية والأكراد، بمعنى أخر لم تتحقق مشاركة كافة السوريين والسوريات بالعملية الانتخابية.

أما فيما يتعلق بالوضع الانتخابي للنساء وبعد أن كان حق التصويت مقتصراً على الرجال دون النساء، تم منح النساء حق الانتخاب فقط دون الترشح لكنه اشترط حيازة شهادة التعليم الابتدائي من خلال المادة ٧ من قانون الانتخابات العامة والتعديلات الطارئة عام ١٩٤٩.

---

[١٦] الانتخابات التشريعية في سوريا مآبين ٢٠١٢ و٢٠٢٠
https://idraksy.net/wp-content/uploads/2020/11/Syria-Parl.pdf

[١٧] الانتخابات التشريعية في سوريا ما بين ٢٠١٢ و٢٠٢٠
https://idraksy.net/wp-content/uploads/2020/11/Syria-Parl.pdf

في قانون الانتخابات للعام ١٩٥٤ وبناء على دستور ١٩٥٣ [١٨]تم إقرار حق المرأة في الترشح لمجلس الشعب ، على أن تكون حائزة على الشهادة الابتدائية .

بلغ عدد المقاعد التي شغلتها النساء في مجلس الشعب[١٩] ٣٠ مقعدا لدورة ٢٠١٢، وتزايد العدد في دورة ٢٠١٦ ليصل إلى ٣٢ مقعداً وفي٢٠٢٠ تراجع إلى ٢٧ مقعد.

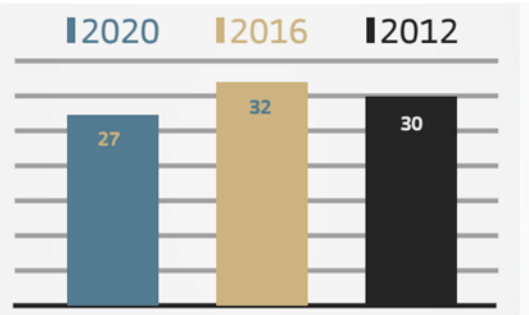

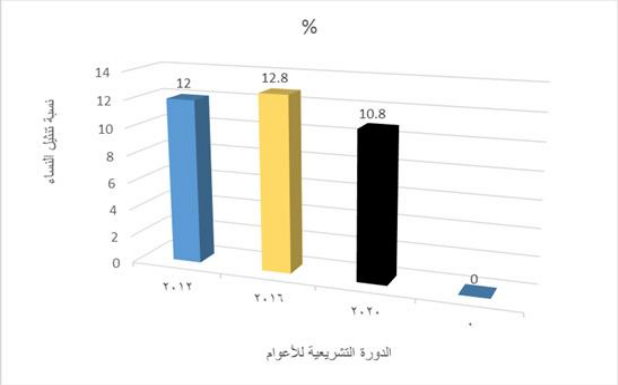

وشهدت انتخابات ٢٠١٦ حضوراً مميزا للمرأة حيث فازت العديد من النساء ووصلت إحداهن لرئاسة المجلس وهي سابقة فريدة من نوعها (السيدة هدية عباس)، لكنها أقيلت من منصبها بطريقة لم تحدث مع غيرها من الرجال وفي تلك الانتخابات تم وصول العديد من الفائزات لمجلس الشعب ضمن قوائم ذوي الشهداء.

كما شهدت الانتخابات الأخيرة ٢٠٢٠ حضوراً نسائياً لافتاً ضمن أسماء المرشحين المستقلين، ولكن ترافق ذلك مع غياب أي برنامج انتخابي للمرشحات وتحديداً ما يخص قضايا النساء، ووصلت أول امرأة لمجلس الشعب من خلفية عسكرية.

[١٨] الدستور السوري ١٩٥٣ موقع مجلس الشعب السوري
http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=418
[١٩] الانتخابات التشريعية في سوريا ما بين ٢٠١٢ و٢٠٢٠
https://idraksy.net/wp-content/uploads/2020/11/Syria-Parl.pdf

مع كل ما ذكر سابقاً فقد شهدت الانتخابات ضعفاً في المشاركة النسائية على مستوى الترشح والانتخاب، وفق ما هو مبين في الجدول التالي[٢٠]:

السنة	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠٢٠
اجمالي عدد المرشحين	٧١٩٥	٢١٠٠	١٦٥٨
عدد النساء المرشحات	٧١٠	لايوجد بيانات	٢٠٠
نسبة المشاركة	%١٢	%١٢،٨	%١٠،٨
عدد مقاعد تمثيل النساء	٣٠	٣٢	٢٧

ثالثاً–المعايير المطلوبة من الانتخابات في سورية بالمرحلة المقبلة

فيما تواجه سوريا اليوم انقساماً سياسياً وانعدام الثقة بين جميع الأطراف ومجتمع مفكك وأزمات اقتصادية واجتماعية وصراعات قومية وهوياتية، تعد الانتخابات احدى أهم الآليات التي تساعد على تجاوز هذه الأزمات وتساهم بإحلال السلام بدلا من تكريس التقسيم أو هيمنة طرف على أطراف أخرى.

لذلك، على القائمين على تصميم النظام الانتخابي في سوريا وضع قائمة من المعايير لتلخيص ما يراد تحقيقه وما يراد تفاديه، والشكل الذي يراد لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تكونا عليه بشكل عام. وقد نجد أن بعض المعايير المطروحة تتقاطع مع بعضها البعض وقد يلغي بعضها البعض الآخر، وقد تبدو متناقضة فيما بينها وذلك يعود لكونها متناقضة في حقيقة الأمر حيث أن المقايضة بين مجموعة من الرغبات والأهداف المتضاربة عادةً ما تدخل في صلب أية عملية من هذا القبيل.

لضمان تحقيق النظام الانتخابي المنشود بسوريا لابد من توفر هذه المعايير حسب أولويتها وفق ما يلي:

ضمان دقة وصحة التمثيل: ينعكس ذلك بكيفية تمثيل المقاعد وآلية اقتراع الناخبين ونقل النتيجة بشكل دقيق

ضمان تحقيق أوسع مستويات التمثيل: من حيث التمثيل الجغرافي والقومي والتمثيل السياسي والحزبي وتمثيل كافة الفئات العمرية وخاصة الشباب، وذوي الإعاقة، والنازحين، واللاجئين.

[٢٠] الانتخابات التشريعية في سوريا ما بين ٢٠١٢ و٢٠٢٠
https://idraksy.net/wp-content/uploads/2020/11/Syria-Parl.pdf

الخروج من دائرة التمثيل التقليدية: يمكن للنظم الانتخابية أن تحد من تقوقع الأحزاب السياسية ضمن أطر قبلية، أو عرقية، أو محلية، أو لغوية، أو أيديولوجية بحيث أنه من الممكن أن تعمل النظم الانتخابية كأداة لإدارة الصراعات.

ضمان تمثيل ومشاركة النساء (من خلال اعتماد كوتا خاصة): يجب أن يتم النص في الدستور وقانون الانتخابات والنظام الانتخابي على تمثيل ومشاركة النساء في الترشح وضمان حجز مقاعد بنسبة لا تقل عن ٣٠% وصولاً للمناصفة بهدف تحقيق المساواة بين النساء والرجال.

وجود نظام انتخابي يسمح باستخراج اغلبية واضحة ممثلة في السلطة التنفيذية: حيث يتم استثمار كل الكفاءات وتفعيلها.

تفعيل الحياة السياسية وتشكيل أحزاب جديدة: ضمان استمرارية الأحزاب السياسية الفاعلة وتشكيل أحزاب سياسية جديدة. وعدم إقصاء أو استبعاد الأحزاب الصغيرة والتي لا تتمتع إلا بتأييد رمزي.

إعطاء الأولوية للبرامج الانتخابية أكثر من المرشحين الأفراد: يحث وتوعية المواطنين والمواطنات على متابعة البرامج الانتخابية القادرة على تلبية احتياجات المجتمع، ومناقشة كافة الأمور المتعلقة بالشأن المحلي، وأن تكون موضوعية وقابلة للتطبيق.

التخفيف من تأثير المال السياسي ومحاربة الفساد: ضرورة اتخاذ قرارات حول تنظيم التمويل السياسي، وخاصة بشأن تقييد مصادر التمويل وكيفية إنفاق الأحزاب السياسية والمرشحين للأموال، وسوء استخدام موارد الدولة وشراء الأصوات، وكافة أشكال التزوير الانتخابي، وضمان الإنصاف والعدالة في الموارد المالية المتاحة للمرشحين والأحزاب (أي تسوية ميدان المنافسة)، وردع الفساد، والحد من الإنفاق العام على الحملات الانتخابية والنشاط السياسي.

توفير المحفزات لبناء التقاطعات والتحالفات بين فئات متعددة : الخروج من دوائر التأييد التقليدية والتفكير في الاقتراع لصالح أحزاب أخرى قد تشكل أفضلية للناخبين والناخبات.

جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى: التأكيد على حق الاقتراع وضمان سهولة الاقتراع استناداً إلى عوامل مختلفة مثل بساطة ورقة الاقتراع ومدى وضوحها، وسهولة الوصول إلى أماكن الاقتراع، ودقة جداول الناخبين وحداثتها، ومدى قناعة الناخب بسرية الاقتراع.

اخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة: تعني المساءلة على المستوى الفردي قدرة الناخبين على مراقبة الممثلين المنتخبين الذين لا يوفون بالوعود التي قدموها أثناء الحملة الانتخابية بعد انتخابهم، أو يظهرون عجزهم وعدم كفاءتهم لتبوء المناصب التي تم انتخابهم لها والعمل على إقصائهم بالطرق القانونية أصولاً.

تحفيز المعارضة التشريعية والرقابة: يجب على النظام الانتخابي الإسهام في وجود معارضة فاعلة تكون قادرة على تقييم التشريعات بعين ناقدة، تسائل الحكومة على أدائها، وتصون حقوق الأقليات، بالإضافة إلى تمثيل مؤيديها بشكل فاعل.

أخذ المعايير الدولية بالحسبان: يجب مراعاة تصميم النظم الانتخابية ضمن إطار العديد من الاتفاقات والمعاهدات والقوانين الدولية الأخرى المتعلقة بالقضايا السياسية.

رابعاً- النظم الانتخابية ومدى تلبيتها للمعايير المطلوبة من الانتخابات في سوريا

سيتم بهذه الفقرة استعراض أنواع النظم الانتخابية وميزات وعيوب كل نظام ومن خلال بعض النظم التي يجمع عليها الأغلبية سنقوم بإجراء تحليل للنظم الانتخابية المستخدمة حالياً في سوريا ومدى ملائمتها للمعايير المطلوبة في النظام الانتخابي وأيضا سنقوم باختيار نظامان هما الأكثر تحليل لنظامان منهما مدى ملائمة تلك الأنظمة لتلك المعايير.

هناك العديد من "النظم" الانتخابية الي قد تختلف عن بعضها، حتى أنه من النادر أن يتطابق نظامان في بلدين مختلفينً تطابقاً تاماً. ويصنف دليل أشكال النظم الانتخابية الصادر عن (إنترناشونال إيديا)[٢١]، هذه النظم

[٢١] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

في ثلاث عائلات رئيسية هي: نظم الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة. كما يحدد بعض النظم الانتخابية التي لا يمكن تصنيفها بسهولة في أي من العائلات الرئيسية الثلاث المذكورة.

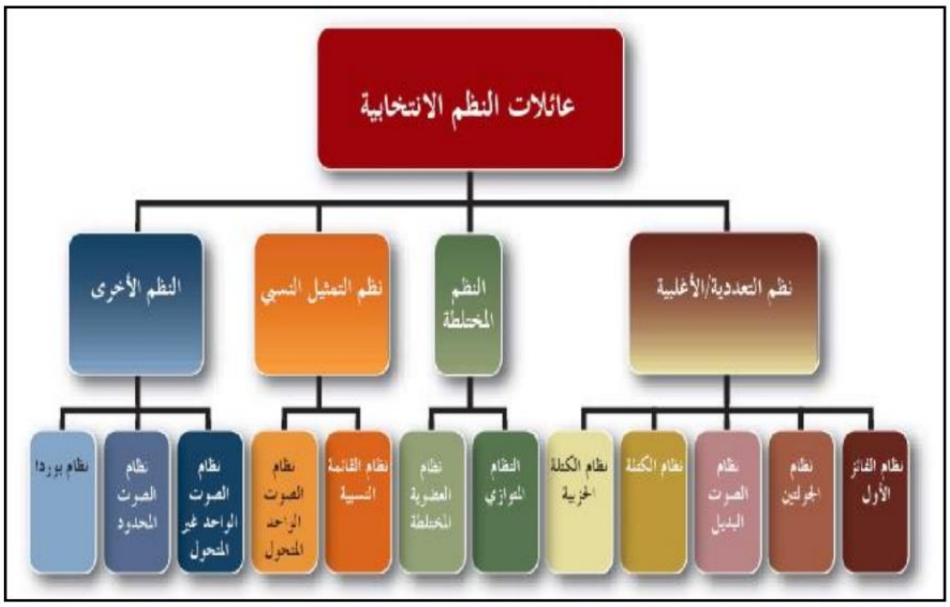

ويمكن التعرف إلى ١٢شكلا مختلفا من النظم الانتخابية في إطار هذه العائلات الأربع وهي:

١. نظم الأغلبية (الأكثرية)[٢٢]

الفائز هو من حصل على أعلى الأصوات، أي أن المرشح الفردي أو القائمة الحائزة على أغلبية الأصوات في نظام الانتخاب بالقائمة هم الفائزون. يمكن تطبيق نظام الأغلبية مع اسلوب الانتخاب الفردي ومع أسلوب الانتخاب بالقائمة.

[٢٢] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

اهم أنواع نظم الأغلبية وهي:

١,١ نظام الفائز الأول[٢٣]

يعد نظام الفائز الأول أبسط أنظمة التعددية / الأغلبية حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل والمرشح الفائز في الدائرة هو الحاصل على أكثرية الأصوات، وليس من الضروري أن يفوز بأغلبية مطلقة من الأصوات ويكفي شرط حصوله على(خمسين في المائة زائد واحد) .ينتشر نظام الفائز الأول بصورته المثالية حتى اليوم في المملكة المتحدة والدول مثل كندا والهند ونيوزيلندا والولايات المتحدة، ويجري استخدام نظام الفائز الأول أيضا في العديد من الدول الكاريبية وفي عشر دول آسيوية، من بينها باكستان وبنغلاديش ونيبال وماليزيا، أما في أفريقيا فيجري استخدامه في ١٨دولة أغلبها مستعمرات بريطانية سابقة، وفي الإجمال تستخدم ٦٨ دولة نظام الفائز الأول .

من أبرز عيوبه أنه يستبعد الأحزاب الصغيرة والأقليات عموما بما في ذلك النساء من التمثيل العادل، والمقصود بالتمثيل العادل أن الحزب الذي يفوز بمعدل ١٠% تقريبا من الأصوات ينبغي أن يفوز بمعدل ١٠% تقريبا من المقاعد البرلمانية .ومثال على ذلك، في الانتخابات البريطانية العامة عام ١٩٨٣، فاز تحالف الحزب الديمقراطي الاجتماعي بمعدل ٢% من الأصوات، وثلاثة في المائة من المقاعد.

ميزات هذا النظام:

- قوة التمثيل الجغرافي.
- بسيط وسهل الفهم.
- يمنح الناخبين خيارات واضحة.
- يحفز على وجود معارضة متماسكة.
- يسهم في استبعاد الأحزاب المتطرفة.
- قد يسهم في توفير دعم أكبر لمؤسسة الرئاسة ضمن السلطة التشريعية.
- قد يسهم في تشكيل حكومات تتمتع بدعم الأغلبية البرلمانية.
- يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة.

[٢٣] المرجع السابق ٢١

مساوئ هذا النظام:

- يعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة.
- يعمل على استثناء الأقليات من التمثيل.
- يعمل على استثناء المرأة من التمثيل.
- يؤدي إلى ضياع أعداد كبيرة من الأصوات.
- عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية / تكميلية
- يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية.
- يسهل العبث بالدوائر الانتخابية لأغراض غير مشروعة.
- يصعب معه تنظيم الاقتراع عن بعد.

هذا النظام لا يلبي المعايير المطلوبة من النظام الانتخابي وحاجة السوريين والسوريات لأنها تمثل الطرف الذي نال الأغلبية من الأصـــوات وتستبعد نـهائيا الأطـراف الأخرى، كما أنـها تـعزز التركيز على الأفراد بدلا من البرامج السياسية، وتقوي التمثيل على أساس مناطقي أو حزبي، وتؤدي إلى ضياع عدد كبير من أصوات الناخبين، فالناخبون الذين صوتوا لأقلية في الانتخابات التشريعية لا يحصلون مقابل أصواتهم على أي مقعد انتخابي وتستبعد النساء بقرارات مسبقة وفي ظل غياب الكوتا .

٢,١ نظام الجولتين[٢٤]

يستخدم نظام الجولتين في انتخابات ما يزيد على 30 من البرلمانات الوطنية، ويعد من أكثر النظم شيوعا لانتخاب الرؤساء. يطبق في فرنسا، وفي جميع الدول التي استقلت عن الجمهورية الفرنسية، أو كانت تقع تاريخيا تحت النفوذ الفرنسي بشكل أو بآخر.

بنظام الجولتين تتم الدعوة إلى جولة ثانية من الانتخابات إذا لم يحصل أي من المرشحين في الجولة الأولى على نسبة محددة من الأصوات غالباً ما تكون (٥٠% +١). يمكن لنظام الجولتين أن يأخذ شكلا تعددياً، وفيه يخوض الجولة الثانية أكثر من مرشحين اثنين، ويفوز المرشح الحاصل على أعلى الأصوات دون اشتراط الحصول على

[٢٤] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

الأغلبية المطلقة. وقد يأخذ أيضاً شكل التصفية، حيث يتأهل للجولة الثانية فقط المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات. عادة ما يقوم الناخبون بالتصويت لمرشحين أفراد وليس لقوائم سياسية رغم أن ذلك قد يحصل أحياناً.

ميزات هذا النظام:

- يعطي الناخبين فرصة ثانية للاختيار
- يحد من انقسام الأصوات أكثر من أي من نظم الأغلبية.
- بسيط وسهل الفهم
- يسهم في تقوية التمثيل الجغرافي.

مساوئ هذا النظام:

- يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية.
- يحتاج إلى جولة ثانية عادة ما تكون مكلفة ماديا وإدارياً.
- عادة ما يؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية / تكميلية
- يؤدي إلى اتساع الفارق الزمني بين الاقتراع وإعلان النتائج النهائية.
- يسهم في تشتيت الأحزاب السياسية.
- قد يكون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في المجتمعات المنقسمة.

نرى أن هذا النظام لا يلبي حاجة السوريين والسوريات خاصة بما يخص تثبيت الاستقرار وكون سوريا خارجة حديثا من حالة نزاع وتعاني من انقسامات بنيوية متعددة.

٣,١ الصوت البديل[٢٥]

تجري انتخابات التصويت البديل عادة في دوائر أحادية العضوية، مثل الانتخابات في ظل "نظام الفائز الأول ". لكن يعطي التصويت البديل للناخبين خيارات أكبر بكثير من خيارات نظام "الفائز الأول "عند ملء ورقة الاقتراع . فبدلا من إشارة الناخب إلى المرشح المفضل، حيث يقوم في ظل نظام التصويت البديل بترتيب المرشحين وفقا لاختياراته، عن طريق كتابة الرقم1"على أفضل مرشح، ورقم 2""على الاختيار الثاني، وهكذا .ويتيح هذا النظام

[٢٥] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

للناخبين التعبير عن اختيارهم المفضل من بين المرشحين، وليس ذكر الاختيار الأول فقط .ولهذا يعرف هذا النظام في البلدان التي تستخدمه عادة باسم التصويت التفضيلي.

ويختلف التصويت البديل "أيضا عن نظام "الفائز الأول "في طريقة عد الأصوات .ويفوز المرشح بالأغلبية المطلقة(خمسون في المائة زائد واحد) ، ويتم انتخابه مباشرة مثل نظام "الفائز الأول "أو نظام "الجولتين ".وإذا لم يحقق أحد المرشحين الأغلبية المطلقة في التفضيل الأول"، يتم استبعاد المرشح الذي يحصل على أقل رقم تفضيلي أولا من العد، ويعاد توزيع الأصوات التي حصل عليها، ولكن في التفضيل الثاني، وتتكرر هذه العملية، حتى يحصل أحد المرشحين على أغلبية مطلقة، ولهذا السبب، عادة ما يتم تصنيف" التصويت البديل "كنظام للأكثرية، إذ يتطلب المرشح أغلبية مطلقة من كل الأصوات المعطاة، وليس تعددية فقط، لضمان وتأمين لمقعد.

ميزات هذا النظام:

- تعطي خيارات عديدة للناخب بترتيب مرشحيه حسب أفضليتهم لديه
- تبرز الاتجاهات الوسطية في البلاد، ويوسع هامش القضايا والمصالح
- تكاليف العملية الانتخابية تكون أقل بكثير من نظام انتخاب الجولتين

مساوئ هذا النظام:

- تأخر إعلان النتائج النهائية وتصديقها قد يؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي القائم في الدولة ولك في الدول الخارجة من عمليات النزاع .
- قد يواجه صعوبات عديدة خاصة في عمليات تصويت الناخبين في دولة تتسم بوجود نسبة مرتفعة من الأمية.

في الخلاصة، ان هذا النظام قد لا يلبي هذا النظام مشاركة جميع السوريين والسوريات في العملية الانتخابية، وبالتالي يحرم عددا كبيرا منهم من ممارسة حقهم الانتخابي وانتخاب ممثليهم، مما يضر بمعيار صحة التمثيل.

٤,١ نظام الكتلة[٢٦]

إن تصويت الكتلة هو استخدام نظام الفائز الأول في دوائر متعددة العضوية. يمتلك كل ناخب عددا من الأصوات يماثل عدد المقاعد الشاغرة، وعادة ما يتمكن الناخبون من حرية التصويت للمرشحين بصورة فردية، بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه.

يستخدم هذا النظام في الانتخابات التشريعية في سوريا[٢٧] على أساس الأغلبية النسبية مع حرية تشكيل القوائم

وقد استخدمته السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٧ [٢٨]، كما استخدمته برمودا وفيجي ولاوس التابعة للولايات المتحدة، وتايلاند وجزر المالديف، والكويت، والفلبين وموريشيوس .كما تم استخدام هذا النظام في الأردن أيضا في عام ١٩٨٩وفي منغوليا في عام ١٩٩٢ وقد قام كل من هذين البلدين بتغيير هذا النظام، نتيجة للشعور بعدم الراحة إزاء النتائج التي أسفر عنها.

ميزات هذا النظام:

- يمكن الناخبين من اختيار مرشحيهم بحرية أكبر
- يمتاز بانخفاض كلفة العمليات الانتخابية الإجمالية .
- بسيط وسهل الفهم.
- يفسح المجال لتقسيم البلد لدوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبياً.
- استقرار الحكومات.

مساوئ هذا النظام:

- نتائج غير متوقعة من حيث النتائج بين عدد الأصوات وماتقضي إليه المقاعد .
- يقوي الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة .
- تشتت وهدر بالأصوات.
- يضعف فيه تمثيل المرأة وإمكانية استخدام الكوتا تتراجع في هذا النظام.
- يسهل العبث بالدوائر الانتخابية

---

[٢٦] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

[٢٧] الجمهورية العربية السورية – موقع مجلس الشعب – القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٤م– قانون الانتخابات العامة– الرابط: https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/98926/117885/F519410355/98926.pdf

[٢٨] موقع لجنة الانتخابات الفلسطينية https://www.elections.ps/tabid/642/language/ar-PS/Default.aspx

بالنسبة للانتخابات التشريعية لمجلس الشعب والإدارة المحلية والتي تجري كل ٤سنوات وفقا لنظام الكتلة لا يوجد تناسب في النتائج. بين عدد الأصوات وما تفضي إليه المقاعد، وهيمنة الأحزاب الكبيرة مثل حزب البعث الذي استمر بالحصول على ثلثي المقاعد، والحصص التي حدّدتها الأحكام القانونية "للعّمال والفلاحين" بنسبة ٥٠% على الأقّل من عدد المقاعد، ولا يضمن وصول اعضاء الأحزاب الصغيرة والأقليات السياسية والثقافية، كما أنه لا يلبي تحقيق أوسع مستويات التمثيل لتأمين التناسب في تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد فيها من حيث التمثيل الجغرافي وعدد السكان وضمان عدم هدر الأصوات كما قد يضعف من مشاركة النساء لغياب النص في قانون الانتخابات على الكوتا النسائية ويجعل وصولها تزينينا بسبب تغيبيها عن مراكز صنع القرار.

٥,١ نظام الكتلة الحزبية[٢٩]

أن هذا النظام يماثل نظام تصويت الكتلة، بسبب وجود دوائر انتخابية متعددة العضوية. ولكن الفرق الأساسي هو أن الناخب يقترع لإحدى القوائم المتنافسة بدلا من التصويت على المرشحين الأفراد بقدر عدد مقاعد الدائرة الانتخابية. والقائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات تفوز بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية .تتم عملية انتخاب قائمة المرشحين بصورة كاملة أي أن الفرز يتم عن طريق تطبيق نظام الأغلبية البسيطة. ولا توجد أي متطلبات أو شروط للفوز بأغلبية مطلقة من الأصوات، يطبق هذا النظام في أربع دول فقط هي الكاميرون، وتشاد وجيبوتي وسنغافورة.

ميزات هذا النظام:

- نفس ميزات نظم الأغلبية.
- سهل الاستخدام والفهم
- تحفيز الأحزاب لتمثيل الأقليات .

مساوئ هذا النظام:

- تكريس نظام الحزب الواحد ولايؤدي إلى التعددية الحزبية .
- قد تحرم المرأة من الحصول على مايوازي وزنها في السياسة والمجتمع من المقاعد النيابية .

[٢٩] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

- يحرم المعارضة السياسية من الحصول على المقاعد الكافية التي تؤهلها للقيام بدورها في معارضة دستورية متوازنة تعرض الاستقرار الداخلي والسلم الأهلي للخطر.
- ضياع وهدر للأصوات.

لذلك، لا يمكن أن يلبي هذا النظام المعايير المطلوبة لسبب رئيسي وهو تكريس وهيمنة الحزب الواحد والذي لانزال نعاني منه منذ عقود إضافة لحرمانه المعارضة السياسية من الحصول على مقاعد كافية تؤهلها من القيام بدورها الفاعل وغالبا ما يكون تمثيل المرأة في هذا النظام تزيينا فقط وليس لها أي دور فاعل في السياسة والمجتمع.

٢. نظم التمثيل النسبي[٣٠]

يتطلب التمثيل النسبي استخدام دوائر تعددية تشمل أكثر من مقعد واحد. في هذه النظم يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه لدوائر تعددية. ويقوم الناخبون بالتصويت لهذه القوائم، وعليه يحصل كل حزب على حصة من المقاعد مقاربة للنسبة التي حصل عليها، يعكس هذا النظام الواقع السياسي بشكل صحيح. وقد طبقته لأول مرة الدانمارك عام ١٨٥٥ثم طبقته بلجيكا عام ١٨٩٩إلى أن توالت أغلب الدول الأوربية على تطبيقه خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

كما أصبحت أنظمة التمثيل النسبي بمختلف أنواعها مطبقة في عدد كبير من دول العالم. وجاء هذا النظام لغرض تلافي هدر الأصوات التي تحصل لدى تطبيق نظام الأغلبية، حيث يحصل كل حزب على مقاعد نيابية تماثل ما يحصل عليها من أصوات الناخبين.

يطبق هذا النظام في الدوائر المتعددة العضوية أو على الصعيد الوطني ككل، يجعل البلاد دائرة انتخابية واحدة حيث لا يمكن تقسيم المقعد الواحد إذا كانت دائرة منفردة العضوية.

يقوم الأساس المنطقي لجميع نظم التمثيل النسبي على تقليص التفاوت القائم بين حصة حزب من التصويت الوطني وحصته من المقاعد البرلمانية.

---

[٣٠] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

إن استخدام أحد نظم التمثيل النسبي يستلزم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط التقنية[٣١] والتي لها أثير على نتائج العملية الانتخابية من الناحيتين الميكانيكية والسيكولوجية، ولذلك تعتبر مرتكزات أساسية عند استخدام نظم التمثيل النسبي، وتتمثل في:

١. **عتبة المنافسة الانتخابية (نصاب الإبعاد):** تفترض نظم التمثيل النسبي الحصول على نسبة معينة من الأصوات، والتي تعني الحد الأدنى من الأصوات التي يقتضي على القائمة الانتخابية تجاوزها، حتى يسمح بتمثيلها في الهيئة المنتخبة، ومن الضروري أن نوضح بأن تحديد هذه النسبة يتم بأسلوبين ينتجان نوعين من هذه العتبة: الأول بمقتضى نص قانوني يعلن رسميا في القوانين الانتخابية، بفرض نسبة محددة (نسبة الحسم الرسمية أو القانونية)، أما الثاني فيكون انطلاقا من مبدأ إحصائي وهو محصلة حسابية يعتمدها النظام الانتخابي (وتسمى بنسبة الحسم الفعلية أو الطبيعية)[٣٢]، والجدير بالذكر أن هذا المبدأ يسهم في هدر العديد من الأصوات، مما يؤدي إلى رفع مستويات عدم التناسب في نتائج الانتخابات، أما نسبة الحسم الفعلية أو الطبيعية فتنتج بشكل حسابي محض عبر أسس من مقومات النظام الانتخابي، إذ تعتمد النسبة الحقيقية على مجموعة من العوامل، منها عدد الأحزاب السياسية المتنافسة، وعدد المرشحين والمقترعين.

٢. **حجم الدائرة الانتخابية:** يتطلب هذا النظام دوائر انتخابية متعددة المرشحين، وبالتالي يُمثّل عدد المقاعد بالدوائر الانتخابية، التي يلعب نطاقها أهمية كبيرة حيث يمكن أن يؤثر على دقة نتائج الانتخابات التي تعكس التفضيلات

---

[٣١] جامعة قاصدي مرباح ورقلة –لنظم الانتخابية تعريف ومرتكزات نظم التمثيل النسبي: https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=526#_ftn7 ouargla.dz/course/info.php?id=526#_ftn6

٣٢ المرجع السابق: تختلف هذه العتبة من دولة إلى أخرى، إذ وصلت إلى ٥% في كل من ألمانيا، روسيا ونيوزيلندا (واعتمدت الجزائر عتبة٥% بالنسبة للانتخابات التشريعية)، وأعلى قيمة لها كانت ١٠% في كل من سيشيل وتركيا، أما في جنوب إفريقيا وبسبب عدم اعتماد نصاب الحد الأدنى من الأصوات الصحيحة استطاع الحزب الديمقراطي المسيحي الأفريقي أن يفوز بمقعدين في انتخابات ١٩٩٤م، مع العلم أنه لم يحصل سوى على أقل من ٠,٤٥% من الأصوات الصحيحة. وبناء على هذا الأساس يتم استبعاد كافة القوائم الانتخابية التي لا تجتاز هذه العتبة من عملية توزيع المقاعد التمثيلية، وعليه ترتبط قيمة العتبة بالأهداف التي يتوخاها صانع القرار السياسي، كما يمكن أن يستخدم هذا المبدأ للتمييز ضد الأطراف الصغيرة أو المتطرفة.–

السياسية للناخبين ككل، وضمن هذا النظام لا يوجد حجم محدد لنطاق الدائرة فكلما زاد النطاق زادت نسبية نتائج الانتخابات.

٣. **آليات توزيع المقاعد المتبقية:** بموجب نظام التمثيل النسبي تنال كل قائمة من القوائم المتنافسة نسبة من المقاعد مساوية لنسبتها من الأصوات المعبر عنها على مستوى الدائرة الانتخابية. ويقوم نظام التمثيل النسبي على قاعدة المعدل الانتخابي، وهو ناتج قسمة عدد الاصوات الصحيحة المدلى بها في الانتخابات في دائرة متعددة العضوية على عدد المقاعد النيابية المخصصة لتلك الدائرة، أو تقسيم عدد الأصوات المدلى بها على الصعيد الوطني على عدد المقاعد النيابية. ومن ثم تقسيم عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل كيان أو قائمة دخلت المنافسة الانتخابية على (المعدل الانتخابي). ويكون ناتج القسمة هو عدد المقاعد النيابية التي يحصل عليها الكيان.

١,٢ أنواع النظم الانتخابية النسبية

١,١,٢ نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المغلقة[٣٣]

وتعني أن يقوم الناخب عند الادلاء بصوته بالتأشير على إحدى القوائم الانتخابية المتنافسة بكاملها وبجميع الأسماء الواردة فيها . ودون إمكانية إجراء أي تعديل عليها أو إعادة ترتيبها ،أو أن يكون له الحق في المفاضلة بين أسماء المرشحين في القوائم المختلفة. وترتب على طريقة التصويت في القوائم المغلقة نتيجة مهمة، وهي أن حصول القائمة على عدد معين من الأصوات يعني في ذات الوقت أن كل مرشح في القائمة يعتبر كأنه قد حصل على ذات العدد من الأصوات التي حصلت عليها القائمة .وطبق هذا النظام في فرنسا سنة ١٩٤٥و ١٩٤٦في اختيار أعضاء الجمعيات التأسيسية، وطبقتها تركيا بين الأعوام ١٩٥٠- ١٩٦٠ وطبقته العراق في انتخابات الجمعية الوطنية وانتخابات إقليم كوردستان وانتخابات مجالس المحافظات في ٢٠٠٥/١/٣٠ وكذلك في انتخابات مجلس النواب في ٢٠٠٥/١٢/١٥.

[٣٣] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

٢,١,٢ نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المفتوحة [٣٤]

يتم التعامل مع القائمة الواحدة ضمن القوائم المتنافسة في المنطقة الانتخابية المتعددة العضوية. لكن طريقة التصويت تتم عبر اختيار الناخب لقائمة واحدة، ولكنه يستطيع إعادة ترتيب الأسماء في القائمة حسب تفضيله أي أنه يترك للناخب قدرا من الحرية في ترتيب أسماء المرشحين ضمن القائمة الواحدة. ولكن هذه الحرية تقتصر على الأسماء التي تضمنتها القائمة. هذه القوائم التي تقدمها وتنظم ترتيب أسماء المرشحين فيها من قبل الأحزاب لدى دخول المنافسة الانتخابية. ويستطيع الناخب أن يقوم بالتأشير لصالح مرشح واحد فقط، وقد طبق العراق هذا النظام[٣٥] في انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم التي جرت في٢٠٠٩/١/٣١ وانتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي التي جرت في في٢٠١٠/٣/٧ ولكن بإلزام الناخب بالتأشير لصالح مرشح واحد فقط. ويستخدم هذا النظام في السويد حيث يفوز المرشح الذي نال ٨% من الأصوات بغض النظر عن الترتيب المتبع من قبل القائمة وأيضا استخدم في فلندا منذ عام ١٩٠٦ حيث يقترع الناخب لأفراد ويتم تحديد عدد المقاعد التي يحصل عليها مرشحوه ويتم تحديد المرشحين حسب طريقة دي هونت.

يطبق هذا النظام في الدول التي تكون لديها هنالك رغبة وتوجيه في الحفاظ على التماسك الحزبي، والحفاظ على التوجه السياسي واستقلالية كل حزب ببرامجه وأهدافه، مع إعطاء حق للناخب لكي يختار المرشحين الذين سيراهم أكثر كفاءة وقدرة على ترجمة أفكاره وتحقيق مصالحه.

٣,١,٢ نظام التمثيل النسبي وفق القوائم الحرة[٣٦]

هدف هذا النظام عدم تقييد الناخب بقائمة انتخابية واحدة وبأسماء المرشحين الواردة فيها، بل تكون له الحرية في اختيار المرشحين من القوائم الانتخابية المتنافسة المغلقة حسب تفضيله لهم ،أي يستطيع الناخب المزج بين مرشحي القوائم المختلفة وتكوين قائمة خاصة يمزج فيها من أسماء من يختارهم .

---

[٣٤] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

[٣٥] دراسة تحليلية أنواع النظم الانتخابية والعراق نموذجاً http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435499277_.pd

[٣٦] المرجع السابق ٣٤.

ولكن يشترط أن لا يتعدى عدد التأشيرات على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، يعتبر هذا النوع من أعقد انواع النظم الانتخابية المطبقة في العالم. ويتم اعتماد هذا النوع من نظام التمثيل النسبي في العديد من دول العالم وخاصة من قبل أغلب دول أوربا الغربية وأهمها لوكسمبورغ وسويسرا.

٤,١,٢ نظام الصوت الواحد المتحول[٣٧]

هو نظام انتخابي تفضيلي يستخدم في دوائر تعددية، يقوم فيه الناخب بترتيب المرشحين حسب تفضيله لهم. والمرشح الذي يحصل في التفضيل الأول على أصوات تتخطى نصاباً محدداً يعتبر فائزاً. وفي حالة عدم حصول عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة على نصاب الفوز، فإنه يتم إعادة توزيع أصوات المرشحين الفائزين التي تتخطى نصاب الفوز على المرشحين الآخرين حسب التفضيل الثاني. ثم يتم استبعاد المرشحين الحاصلين على أقل الأصوات وتوزيع أوراقهم حسب التفضيل الثاني. وهكذا حتى يتم ملء مقاعد الدائرة وعادة تتم استخراج ذلك عملا "بنظام حصة دروب.

إن المزايا والعيوب التي تتصف بها نظم التمثيل النسبي عامة تنطبق أيضا على نظم الصوت الواحد المتحول بالإضافة إلى ذلك فان للصوت الواحد المتحول مزايا وعيوب وهي:

ميزات هذا النظام:

- يعمل على الحفاظ على العلاقة المباشرة بين الناخبين وممثليهم المنتخبين .
- يمكن الناخبين من التأثير في تركيبة التحالفات التي تعقب الانتخابات.
- يوفر فرصاً أكبر أمام المرشحين المستقلين للفوز مقارنة مع القائمة النسبية.

مساوئ هذا النظام:

- نظام معقد ويتطلب مستويات جيدة من الوعي الثقافي والمعرفي .
- يمكن أن يؤدي إلى انقسامات داخل الأحزاب .
- قد ينتج عن هذا النظام فوز حزب ما بمقاعد أقل من منافسيه على الرغم من حصوله على عدد أعلى من الأصوات.

[٣٧] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources

٢,٢ ميزات وعيوب نظم التمثيل النسبي

- نسبية النتائج (تحقيق أوسع من العدالة) .
- تمثيل كافة شرائح الشعب واتجاهاته وأحزابه.
- قلة هدر الأصوات.
- زيادة اهتمام الناخبين بالشؤون العامة والمشاركة السياسية.
- ضمان تمثيل جميع المكونات والأقليات بكافة أنواعها في المجالس التمثيلية.
- ضمان تمثيل المرأة في المجالس النيابية خاصة في القوائم المغلقة.
- قيام أغلبية برلمانية حقيقية وليست صورية غير واقعية.
- يؤدي إلى الحيلولة دون قيام نظم الحكم الاستبدادية لوجود معارضة قوية.
- يضمن التعددية السياسية والحزبية في البلاد.
- تشكيل ائتلافات وتحالفات برلمانية بغية الحصول على أغلبية مطمئنة تمكنها من تطبيق برامج وسياسة الحكومة.
- في ظل نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المفتوحة تؤدي إلى اختيار المرشحين الأكثر كفاءة وقدرة على تلبية مصالح وأهداف الناخبين.
- سهولة الاقتراع عن بعد.
- انعدام الحاجة للانتخابات الفرعية / التكميلية.
- انعدام الحاجة لترسيم الدوائر الانتخابية.

مساوئ هذا النظام:

- ضعف التمثيل الجغرافي .
- عدم الاستقرار الحكومي .
- وصول بعض الأطراف المتطرفة إلى البرلمان .
- ضعف الصلات بين النواب المنتخبين وناخبيهم.
- يتصف بالتعقيد وصعوبة التطبيق والفهم بالنسبة للناخبين.
- تكاليف عالية بالنسبة للعملية الانتخابية.
- تأخير في إعلان النتائج وفرز الأصوات.
- تزلف المرشحين لقيادات الأحزاب لضمان إدراج أسماؤهم في مقدمة القائمة.
- إمكانية ضعيفة في حصول مؤسسة الرئاسة على دعم كاف داخل السلطة التشريعية.
- إمكانية ازدياد الحكومات الائتلافية أو حكومات الأقلية.
- القوة الزائدة التي يمنحها للأحزاب السياسية.
- عدم إمكانية إقصاء حزب ما عن السلطة.

هذا وبعد استعراض نظام التمثيل النسبي، وعلى الرغم من أن هنالك العديد من العيوب المذكورة في السياق السابق إلا أننا نجد في هذا النظام الكثير من الميزات التي تلبي وتتطابق مع المعايير المطلوبة لنظام انتخابي ملائم لسوريا.

بالنظر لغياب التعددية السياسية بشكل حقيقي وفاعل في الحياة السياسية والبرلمانية في سوريا، فإن النظام النسبي يسمح بتمثيل أغلبية المكونات القومية والثقافية والأحزاب والتشكيلات أو التكتلات الحزبية ويمثلها بصورة حقيقية، وبالتالي يرفع من مستوى المشاركة السياسية لانخراط أغلبية أعضاء وجماهير التشكيلات الحزبية في عملية الانتخابات، وترتبط نظم النسبية بمستويات عالية من مشاركة الناخبين وهذا ما قد يغير من وضع الانكفاء المعهود عن المشاركة في الانتخابات في الواقع السوري، كما ويخفف اعتماد هذا النظام من هدر الأصوات مقارنة بأرقام غير حقيقية عن حجم المشاركة الفعلي، ويفسح المجال أمام تشكيل أغلبية برلمانية حقيقية يشارك فيها أغلبية ممثلي المكونات القومية والثقافية والأحزاب وخاصة الجديدة والصغيرة، وفي نفس الوقت يساهم في تشكيل أغلبية صريحة ومتماسكة ولها برنامج واضح، إضافة لتشكيل معارضة قوية ضمن المجلس تؤدي إلى تقويض نفوذ وتحكم الاستبداد السياسي والحزبي، ويدعم استقلالية القرار وتعدد البنى والخلفيات السياسية واختلاف المصالح لهذه التكوينات المختلفة والمتعددة مما يسمح بتفعيل الحياة السياسية وتنشيطها. تعتبر سهولة الاقتراع عن بعد في النظام النسبي من أهم الميزات التي تضمن قدرة اللاجئين والنازحين على الانتخابات واللذين لا يمكن تجاهل مشاركتهم بالمطلق.

ورغم تعدد أشكال النظام الانتخابي النسبي فيما يخص القوائم، إلا أن القائمة النسبية المغلقة تضمن مشاركة النساء بصورة أكيدة وسنقوم لاحقا بإجراء مقاربة جندرية تخص هذا النظام وكافة الأشكال التي يمكن من خلالها ضمان وصول النساء.

٣. نظم الانتخاب المختلطة[٣٨]

١,٣ النظم المتوازية[٣٩]

يستخدم في هذا النظام كلا من نظام الأغلبية والتمثيل النسبي، حيث يتم تقسيم مقاعد المجلس النيابي الى قسمين، ينتخب قسم منها عن طريق تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية يستخدم فيها نظام الأغلبية، سواء كانت دوائر منفردة

[٣٨] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات http://boulemkahel.yolasite.com/resources
[٣٩] المرجع السابق

العضوية أو متعددة العضوية. والقسم الثاني من مقاعد المجلس يتم الانتخاب فيها عن طريق جعل البلاد منطقة انتخابية واحدة أو مناطق متعددة، ويتم تطبيق نظام التمثيل النسبي وتختلف الدول في تخصص عدد المقاعد النيابية التي يتم انتخاب المرشحين اليها عن طريق نظام التمثيل النسبي أو الأغلبية، فقد يتم انتخاب نصف الأعضاء عن طريق نظام الأغلبية وما يمثلها عن طريق التمثيل النسبي، كما هو الحال في روسيا وأوكرانيا وأندراوس، وتختلف الدول أيضا في تطبيق نوع من نظم الأغلبية الى جانب اتباع نظام التمثيل النسبي، فقد تختار نظام الأغلبية البسيطة أو المطلقة أو تصويت الكتلة أو الكتلة الحزبية، وذلك تبعا للظروف الخاصة بكل دولة.

وقد طبقته فلسطين في الانتخابات التشريعية٢٠٠٦ [٤٠]

ميزات هذا النظام:

- التعددية الحزبية.
- تمثيل الأقليات .
- الحد من تشتيت الأحزاب السياسية .
- سهولة التوافق عليه أكثر من غيره .
- الحد من هدر الأصوات .
- الاستفادة من مزايا نظم الأغلبية والتمثيل النسبي وتلافي عيوب النظامين .
- تمكين المساءلة والمحاسبة.

مساوئ هذا النظام:

- نظام أكثر تعقيداً من غيره
- يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية.
- عادة مايؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية / تكميلية .
- قد يحمل جزءاً من عيوب النظامين ولا يمكن تلافيها كلها .
- قد يؤدي إلى ظهور مرشحين مختلفين من الممثلين المنتخبين .
- يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي
- صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد .
- لا يضمن نسبية النتائج.

[٤٠] لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

نظرا لخصوصية الحالة السورية وخروج سورية من نزاع طويل الأمد ومتعدد الأطراف، ولأن السوريين والسوريات قد اعتادوا على نظام الأغلبية في مسار العملية الانتخابية، وكون نظام النسبية قد يمثل نظاما انتخابيا مناسبا لسوريا، فإن النظام المتوازي قد يكون هو الصيغة الأكثر ملاءمة، خاصة إذا ما تم اختيار الإجراءات الأكثر تماشيا مع الخصوصية السورية ودمجها في صيغة مختلطة ملائمة وآمنة وتحقق أوسع مشاركة. بالنسبة لتمثيل النساء في ظل هذا النظام وسنقوم لاحقا بإجراء مقاربة جندرية توضح الخيار الملائم لانتخاب عدد من النساء مساوي للعدد المحدد في نظام الكوتا.

٢,٣ تناسب العضوية المختلطة[٤١]

تعمل نظم "تناسب العضوية المختلطة، كما هي مستخدمة في سبع دول هي (ألمانيا ونيوزيلندا وبوليفيا وإيطاليا والمكسيك وفنزويلا والمجر)، على دمج الصفات الإيجابية في نظامي الأكثرية والتمثيل النسبي .ويتم انتخاب نسبة من أعضاء البرلمان تقريبا نصف الحالات، في (ألمانيا وبوليفيا وفنزويلا) عن طريق أساليب الأكثرية، وعادة من دوائر أحادية العضوية، بينما يتم انتخاب النسبة الباقية عن طريق قوائم التمثيل النسبي .وقد تبدو هذه البنية مشابهة، من حيث الظاهر، للنظم المتوازية التي سبق الإشارة إليها،

إلا أن الفارق الأساسي يكمن في أن مقاعد قائمة التمثيل النسبي تعوض، في ظل نظام "تناسب العضوية المختلطة عن اي عدم تناسب ينجم عن نتائج مقاعد دوائر الأغلبية[٤٢] (ألمانيا) .

---

[٤١] اشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتhttp://boulemkahel.yolasite.com/resource

[٤٢] أشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات نسخة جديدة ومنقحة
https://www.idea.int/es/publications/catalogue/electoral-system-design-new-international-idea-handbook?lang=ar

يتم توزيع المقاعد النسبية في ظل هذا النظام للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل والمنتخبة بموجب أحد نظم التعددية/الأغلبية أو أحد النظم الأخرى التي يتركب منها النظام المختلط. وعلى سبيل المثال، فلو فاز حزب ما بما نسبته ١٠ بالمئة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات القائمة النسبية، في الوقت الذي لم يحصل فيه على أية مقاعد من تلك المخصصة للانتخاب في الدوائر الانتخابية بموجب النظام

الجدول أدناه[٤٣] يبين توزيع عدد المقاعد في بعض الدول التي تستخدم أنظمة تناسب العضوية.

البلد	عدد مقاعد التمثيل النسبي	عدد مقاعد نظام التعددية الأغلبية	أنظمة التعددية/الأغلبية (أو النظام الآخر) المستخدم	المجموع الكلي للمقاعد
المانيا	٢٩٩ (٥٠%)	٢٩٩ (٥٠%)	الفائز الأول	١٤٠
هنغاريا	٢١٠ (٥٤%)	١٧٦ (٤٦%)	الجولتين	٣٨٦
إيطاليا	١٥٥ (٢٥%)	٤٧٥ (٧٥ %)	الفائز الأول	٦٣٠
فنزويلا	٦٥ (٣٩%)	١٠٠(٦١ %)	الفائز الأول	١٦٥
نيوزلندا	٥٥ (٤٦%)	٦٥ (٤٥%)	الفائز الأول	١٢٠
المكسيك	٢٠٠ (٤٠%)	٣٠٠ (٦٠%)	الفائز الأول	٥٠٠

وبينما يحتفظ نظام "تناسب العضوية المختلطة بفوائد تناسبية –نظم "التمثيل النسبي "–فإنه يؤكد أيضا حق الناخبين في التمثيل الجغرافي .كما يمتلك الناخبون أيضا إمكانية الإدلاء بصوتين، صوت لحزب وصوت لعضو البرلمان المحلي .لكن إحدى مشاكله تمثل في أن أهمية التصويت للعضو المحلي في البرلمان، تقل كثيرا عن التصويت الحزبي، في التحديد الكلي للمقاعد البرلمانية .وعدا ذلك فإن نظام "تناسب العضوية المختلطة بوصفه نظاما تناسبيا في مجال ترجمة الأصوات إلى مقاعد مثل قائمة التمثيل النسبي، فإنه يشترك بالتالي في كافة

ميزات هذا النظام:

- نسبية النتائج.
- التعددية الحزبية.
- تقوية التمثيل الجغرافي .
- تمكين المساءلة والمحاسبة .
- الحد من هدر الأصوات .

مساوئ هذا النظام:

- نظام أكثر تعقيداً من غيره
- يحتاج إلى ترسيم الدوائر الانتخابية.
- عادة مايؤدي إلى إجراء انتخابات فرعية / تكميلية .
- قد يحمل جزءاً من عيوب النظامين ولا يمكن تلافيها كلها .

[٤٣] أشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات نسخة جديدة ومنقحة
https://www.idea.int/es/publications/catalogue/electoral-system-design-new-international-idea-handbook?lang=ar

- قد يؤدي إلى ظهور شريحتين مختلفيتن من الممثلين المنتخبين .
- يحفز على ممارسة الاقتراع الاستراتيجي
- صعوبة تنظيم الاقتراع عن بعد .

لا يلبي هذ النظام حاجة سوريا إلى انتخابات سهلة ومضمونة للجميع، خاصة أنه يحرم اللاجئين والنازحين من حق الانتخاب لأنه نظام معقد ويعيق تنظيم الاقتراع عن بعد.

٤. النظم الأخرى[٤٤]

بالإضافة إلى نظم التعددية/الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة، هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى والتي لا تنطبق في تفاصيلها على أي من هذه التصنيفات. وهذه النظم هي نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت المحدود ونظام بوردا[٤٥]. وتميل هذه النظم إلى إفراز نتائج انتخابية تقع ما بين نتائج النظم النسبية ونتائج نظم التعددية/الأغلبية.

١,٤ نظام الصوت الواحد غير المتحول[٤٦]

يقوم الناخب في ظل هذا النظام بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، يتم ذلك في دوائر متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات. ويطبق هذا النظام في الأردن وفي الانتخابات التشريعية

---

[٤٤] أشكال النظم الانتخابيةً دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتً http://boulemkahel.yolasite.com/resources

[٤٥] نفس المرجع السابق أشكال النظم الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتً
نظام بوردا المعدل والمستخدم في ناورو فقط، وهي إحدى جزر المحيط الهادئ المستقلة. وهو نظام تفضيلي، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية، كما هي الحال بالنسبة لنظام الصوت البديل. ويمكن استخدامه في دوائر أحادية التمثيل أو دوائر متعددة التمثيل على حد سواء. وفي ظل هذا النظام، على العكس من نظام الصوت البديل، هناك عملية عد واحدة، حيث يتم احتساب الأفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد. وبموجب النظام المستخدم في ناورو، تعطى الأفضلية الأولى القيمة واحد، بينما تعطى الأفضلية الثانية قيمة تساوي النصف، والثالثة قيمة تساوي الثلث وهكذا. ويتم جمع هذه القيم لكل مرشح حسب الأفضليات التي حصل عليها من أصوات الناخبين، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع.
فبينما يمكن للناخبين التعبير عن أفضلياتهم المختلفة بوضوح، إلا أنه يفرض عليهم مستوى أدنى على الأقل من الوعي الحسابي والثقافة الانتخابية، وقد يصعب على الناخبين فهمه بسهولة. أما نسبية النتائج الناجمة عنه وحجم الأصوات المهدورة فيعتمدان إلى حد كبير على حجم الدوائر الانتخابية في ظل هذا النظام. يتشارك نظام بوردا مع باقي النظم التفضيلية فيما يتعلق بميزاته وعيوبه.

[٤٦] المرجع السابق

في افغانستان، ولانتخابات المجلس الأعلى في إندونيسيا وتايلاند .كذلك لانتخاب ١٧٦عضو من أصل ٢٢٥في برلمان التايوان التي تعتمد نظاماً متوازيا يتميز هذا النظام كنظم الأغلبية بأنه نظام بسيط، يسهل استخدامه من حيث عملية التصويت وعمليات العد والفرز كما يمتاز بسرعة إعلان النتائج.

عيوب هذا النظام: لا يصب تطبيق هذا النظام في مصلحة الأحزاب الصغيرة التي غالبا ما تكون أصواتها متناثرة على الصعيد الوطني مما يعيق فوزها بأي مقاعد . كما أن هذا النظام مثل نظام الصوت الواحد، قد يؤدي إلى انقسامات داخل الأحزاب السياسية إذ أن مرشحي الأحزاب يتنافسون فيما بينهم في حقيقة الأمر، بالإضافة إلى منافسة مرشحي الأحزاب الأخرى، حيث أن الناخب له حق التفضيل لمرشح واحد بين مرشحي الحزب في دائرة انتخابية متعددة العضوية.

٢,٤ نظام الصوت المحدود[٤٧]

يمكن اعتبار نظام الصوت المحدود على أنه أحد نظم التعددية/الأغلبية المستخدم في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، كما في نظام الصوت الواحد غير المتحول. إلا أنه في ظل هذا النظام، يملك الناخب أكثر من صوت واحد، ولكن بعدد يقل عن عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية. ويتم فرز الأصوات بذات الطريقة التي يتم فيها في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول، حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات. ويستخدم هذا النظام لتنظيم العديد من الانتخابات المحلية، إلا أن استخدامه على المستوى الوطني ينحصر في كل من جبل طارق واسبانيا، حيث يستخدم لانتخاب مجلس الشيوخ الاسباني منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن. وفي هذه الحالة، يملك الناخب عدداً من الأصوات يقل بواحد عن عدد الممثلين المنتخبين عن كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل وذات الحجم الكبير نسبياً.

[٤٧] أشكال النظم الانتخابيةً دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتً
http://boulemkahel.yolasite.com/resources

مزايا وعيوب النظام

يعتبر هذا النظام بسيطاً بالنسبة للناخبين كما وأنه لا يتطلب عمليات معقدة لفرز الأصوات. إلا أنه يميل عادةً لإفراز نتائج أقل نسبية من تلك الناتجة عن نظام الصوت الواحد غير المتحول. وتسري على نظام الصوت المحدود الكثير من الاعتبارات المتعلقة بالتنافس الداخلي بين مرشحي الحزب الواحد، ومسائل إدارة أصوات الناخبين وتوزيعها وسياسات الزبانية الانتخابية والمنطبقة على نظام الصوت الواحد غير المتحول.

نظرا لمحدودية استخدام هذه الأنظمة ولارتفاع حدة التنافس ما بين المرشحين حتى ضمن الحزب الواحد فإنه لا يلبي الحاجة وقد يتسبب في حالة انقسام سياسي حاد.

خامساً – الكوتا كمدخل لضمان تمثيل النساء

جاء نظام "الكوتا"[٤٨] أو الحصص النسبية ليقدم حلولا لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء في المجالس المنتخبة وكحل مؤقت يعالج المشكلات الخاصة بمشاركة النساء سياسيا وفي كافة النواحي والمجالات، ويطرح هذا النظام جدلا واسعا حوله، والى أي مدى يساهم نظام "التمييز الايجابي" في خلق مشاركة سياسية حقيقية للنساء المهمشات عن العملية السياسية ومواقع صنع القرار وكافة المراكز، وقد تم ذكره كإحدى الآليات المقترحة في المؤتمر الرابع العالمي للنساء، في بكين عام ١٩٩٥.

وتطرح الكوتا حلا مرحليا للمشاركة الضئيلة للنساء في الحياة السياسية، ولكن يتعرض هذا النظام لبعض الانتقادات، حيث يعتبر بعض المعارضين لنظام الكوتا أنه أحد أشكال التمييز في تمثيل النساء، وقد لا يعبر عن إرادة الناخبين بشكل حقيقي أو أنها تحدّ من خيارات الناخبين خاصة عندما تخصص مقاعد للنساء في المجالس التشريعية. وتبقى الكوتا إجراءً مؤقتا لحين القضاء على المعوقات التي تواجه النساء في الحياة السياسية ولحين تمكينهن بشكل فعلي فلا تعد إجراءً تمييزيا، كما أن الواقع الفعلي يقول إن فرص النساء أقل في الترشح والانتخاب نتيجة لعدة عوامل

[٤٨] التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favourable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

من بينها العوامل الاجتماعية والثقافية للعديد من المجتمعات التي يحكمها الطابع البطريركي السلطوي، ويظهر هذا جليا في نسب تمثيل النساء في العالم العربي.

هناك ثلاثة أشكال للكوتا[٤٩]: إما دستورية ينص عليها الدستور صراحة، أو قانونية ينص عليها صراحة قانون الانتخاب، أو قانون الأحزاب السياسية، أو أي قانون آخر مطبق في البلد المعني، أو طوعية فيتم تبنيها طوعاً من قبل الأحزاب السياسية لضمان ترشيح عدد محدد، أو نسبة محددة، من النساء على قوائم الحزب. وكما هو واضح من الاسم، فإن هذا الشكل من أشكال الكوتا غير ملزم، وللأسف لا ينتج عن عدم الالتزام به أي مخالفة.

كما أن للنظم الانتخابية تأثير كبير على تمثيل النساء بغض النظر عن اعتماد نظام الكوتا وتشير الدراسات إلى أن نظم القائمة النسبية تزيد فرص تمثيل النساء. ولكن، وبغية معرفة كيف تؤثر النظم الانتخابية على تمثيل النساء، لا بد من تحليل العلاقة بين النظم الانتخابية ونظام الكوتا ودراسة المتغيرات الأساسية للنظم الانتخابية التي من شأنها إما أن تعزز من فرص وصول النساء في المشاركة السياسية أو أن تقلص أو تستبعد وصول النساء.

١. المتغيرات الأساسية للنظم الانتخابية التي تؤثر على تمثيل النساء[٥٠]

١,١ حجم الدائرة الانتخابية[٥١]

لحجم الدائرة الانتخابية أثر مباشر على إمكانية ترشيح المرأة وانتخابها. فكلما زاد عدد مرشحي الأحزاب السياسية، كلما زاد توجهها لتنويع وتوازن مرشحيها مقارنة مع الحالة التي تتطلب مرشحاً وحيداً ففي هذه الحالة فإن فرص ترشيح الرجال للمقعد تكون كبيرة.

---

[٤٩] دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات التصميم من أجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favorable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

[٥٠] المرجع السابق

[٥١] المرجع السابق

٢,١ حجم الحزب[٥٢]

إن فرص النساء بالترشيح والانتخاب تزداد كلما زادت عدد المقاعد المخصصة لهذا الحزب. حيث سيعمد الحزب إلى اختيار عدد من النساء بعد ملء المقاعد الأولى المخصصة لمرشحيه المفضلين. يزداد حجم الحزب بزيادة حجم الدائرة، وكذلك قِلّة عدد الأحزاب الفائزة في الانتخابات.

قد يكون عدد الأحزاب المنتخبة محدوداً، مثلا في حالة وجود نسبة حسم عالية (٥% مثلا) من أصوات الناخبين لضمان الحصول على تمثيل في الهيئات المنتخبة. وهذا ما يدفع إلى استبعاد الأحزاب الصغيرة. إن صغر حجم الحزب، حتى في حالة ترشيح النساء، له تأثير قليل ومحدود إلا في حالات اختيار النساء في مواقع متقدمة على لوائح الأحزاب السياسية.

٣,١ الصيغة الانتخابية [٥٣]

في العديد من البلدان، تقوم الأحزاب بضم شرائح مختلفة إلى لوائحها بغية الحصول على دعم مختلف الجهات التي يمثلها المرشحون) مثلا النوع الاجتماعي، القومية، المناطق الجغرافية، العمر... الخ، (وهي عادة ما تُدفع إلى ذلك إذا شعرت بخطر احتمال خسارة المقاعد أمام حزب منافس. ويزداد شعورها بهذا الخطر إذا كانت الصيغة الانتخابية المستخدمة:

أ. تؤدي إلى زيادة عدد الاحزاب الممثلة في الهيئات التشريعية. وهو ما يشير الى تقارب هذه الاحزاب. وإمكانية تبديل الناخبين لخياراتهم بسهولة. ما يساعد في دفع الأحزاب للظهور بمظهر الحريص على التوازن في النوع الاجتماعي(الجندري) لتجنب إمكانية خسارة بعض أصوات مؤيديها لصالح أحزاب ذات سياسات متقاربة.

ب. تؤدي الى تقليل الاصوات الضائعة. ففي حالة نظم الاغلبية، لا يمكن الاستفادة من الاصوات الفائضة عن الحاجة للفوز بالمقعد).

---

[٥٢] المرجع السابق

[٥٣] المرجع السابق

٤,١ بنية ورقة الاقتراع[٥٤]

تحدد بنية ورقة الاقتراع الكيفية التي يعبر بها الناخبون عن خياراتهم. فقد تكون النظم الانتخابية فردية– أي على أساس المرشح (مثلا نظام الفائز الأول)، أو تعددية–أي على أساس الحزب أو القائمة (مثلا قائمة التمثيل النسبي). يعتبر تطبيق الكوتا في النظم الانتخابية التي تعتمد على القائمة أسهل، إذ أن اختيارر الفائزين يتقرر بناء على القائمة التي تطرحها الأحزاب أو الكيانات السياسية عند الترشيح. ولا يعتمد على الخيار المباشر للناخب يوم الانتخاب.

٢. تعدد تطبيقات الكوتا[٥٥]

يمكن تطبيق الكوتا أثناء عملية الترشيح كما يمكن تطبيقه على النتائج النهائية للعملية الانتخابية .

١,٢ تطبيق الكوتا أثناء عملية الترشيح[٥٦]

تهدف الكوتا أثناء عملية الترشيح إلى تسهيل وضع النساء في مواقع استراتيجية ضمن لوائح القوائم الحزبية بما يضمن لهن فرص متساوية أوتقريبا متساوية

وتتنوع الأحكام من كونها فضفاضة لاتضع قواعد ترشيح مشجعة مثلاً تحديد ٢٠% كحد أقصى للنساء على القائمة دون تحديد قواعد واضحة حول ترتيبهن ماقد ينتج عنه وضعهن في ذيل القائمة حتى تتضاءل فرصهن في الانتخاب، إلى قواعد شديدة تحدد ترتيبا محددا للنساء على القوائم وفي هذه الحالة قد يأخذ الترتيب شكل النظام التبادلي حيث تتبادل النساء الترتيب مع الرجال على القائمة .والخيار الآخر قد يكون وضع سقف محدد على نسبة الترشيح مثلاً في النصف الأول من المرشحين يكون الحد الأدنى لأي من الجنسين الثلث على الأقل.

---

[٥٤] التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favourable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

[٥٥] المرجع السابق

[٥٦] المرجع السابق

٢,٢ الكوتا التي تستهدف النتائج [٥٧]

تضمن الكوتا التي تستهدف النتائج وجود نسبة محددة مثلا ٢٠% أو عدداً محدداً (مثلا ٢٠من ١٠٠مقعد) المقاعد مخصصة حصراً للنساء. ويمكن اعتبار وجود قوائم أو دوائر انتخابية نسائية كأحد أشكال الكوتا التي تستهدف النتائج. يفترض هذا الشكل اقتصار الترشيح في هكذا دوائر أو مستويات انتخابية على المرأة ويمكن أيضا اعتبار نظام أفضل الخاسرين كشكل آخر لهذا النوع من الكوتا .إذ يمكن اعتبار المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات، وبما لا يتجاوز العدد المخصص للكوتا، كفائزات بغض النظر عن الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الرجال .يجب أن ينص الدستور، أو قانون الانتخاب، أو قانون الاحزاب السياسية، أو أي قانون آخر صراحة على أي شكل من أشكال الكوتا التي تستهدف النتائج.

بالإضافة إلى هذه الآليات المطبقة في العمليات الانتخابية، يمكن تعيين النساء في الهيئات التشريعية مباشرة– مثلا بقرار من السلطات التنفيذية. ولأن ذلك يقع خارج إطار العملية الانتخابية، فإنه سيتم تجاوز ذلك عند تحليل العلاقة بين النظم الانتخابية ونظام الكوتا.

٣. تطبيق الكوتا على مختلف النظم الانتخابية[٥٨]

١,٣ دوائر مقتصرة على النساء[٥٩]

أي مستوى انتخابي خاص بالنساء فقط يمكن لكل النظم الانتخابية أن تحول مستوى انتخابي معين إلى مستوى مقصور على النساء. أو إيجاده إذا لم يوجد. وهذا يضمن انتخاب عدد من النساء كما تحدده الكوتا النسائية أصلا. تمثل باكستان مثالاً على هذا الخيار.

---

[٥٧] التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favourable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

[٥٨] التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favourable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

[٥٩] المرجع السابق

٢,٣ كوتا ترشح في ظل نظام القائمة النسبية في دوائر صغيرة[٦٠]

يجب أن يكون هناك قواعد واضحة لنسب الترشيح مع قواعد لترتيب المرشحين مثال (الترشيح التبادلي – أي رجل يليه امرأة أو امرأة يليها رجل وهكذا) .

هذا الخيار مضمون عند العمل بالقوائم المغلقة. أما إذا كانت القوائم مفتوحة، فإنه يمكن تغيير الترتيب بما يهدد الترتيب المحدد في لوائح الترشيح. قد يكون هذا الخيار أقل فعالية في الدوائر الصغيرة مقارنة مع القائمة النسبية في الدوائر الكبيرة. حيث يعمل على تقليل حجم الحزب بما يعزز فرص مرشحي الحزب الرجال الذين عادة ما يتصدرون القوائم حتى مع اعتماد الترشيح التبادلي .يمكن للأحزاب التعامل مع هذا الوضع باعتماد تبادل النساء والرجال على المركز الأول في قوائم الحزب. تمثل جمهورية الدومينكان والاكوادور أمثلة على هذا الخيار.

٣,٣ كوتا ترشح في ظل نظام القائمة النسبية في دوائر كبيرة[٦١]

هذا الخيار يزيد بصورة ملحوظة إمكانية انتخاب النساء، خاصة في ظل ازدياد حجم الحزب. إذ يمكن حتى للنساء التي لا تحتل مواقع متقدمة على القائمة الفوز. تمثل مقدونياً مثالاً لهذا الخيار.

٤,٣ كوتا ترشح في ظل قوائم نسبية في دوائر كبيرة + قواعد واضحة لنسب الترشيح مع قواعد لترتيب المرشحين (مثال الترشيح التبادلي)[٦٢] : هذا الخيار مضمون عندما تكون القوائم مغلقة. أما إذا كانت القوائم مفتوحة، فيمكن تغيير الترتيب، ما يهدد الترتيب الموجود أصلا على القائمة. قد يكون هذا الخيار أقل فعالية في الدوائر الصغيرة مقارنة مع القائمة النسبية في الدوائر الكبيرة. حيث يعمل على تقليل حجم الحزب بما يعزز فرص مرشحي الحزب الرجال الذين عادة ما يتصدرون القوائم حتى مع اعتماد الترشيح التبادلي. تمثل الأرجنتين وبلجيكا وكوستاريكا والعراق أمثلة لهذا الخيار.

---

[٦٠] التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favourable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

[٦١] المرجع السابق

[٦٢] المرجع السابق

٥,٣ نظام الكتلة (أو الصوت المحدود أو الصوت الواحد غير المتحول) + مقاعد محجوزة – نظام أفضل الخاسرين[٦٣]: هذا الخيار ممكن ويعطي نتائج إلا في حالة عدم وجود ما يكفي من المرشحات النساء. وهو يقدم للأحزاب حوافز لترشيح النساء لعدم الخوف من خسارة المقعد لأحزاب منافسة. يعتبر الأردن مثالاً على هذا الخيار

٦,٣ نظام الكتلة الحزبية + ترشيح: قواعد خاصة بالترشيح بدون قواعد للترتيب[٦٤] : هذا الخيار مضمون حيث أن القائمة الفائزة بأغلبية الأصوات تفوز بكامل المقاعد. وهذا ما يقلل من فرص المرشحين المستقلين الذين تتضاءل فرصهم أمام الأحزاب الكبيرة. تمثل الكاميرون وجيبوتي أمثلة على هذا الخيار. (حيث يتبنى الحزبان الكبيران كوتا طوعية)

٧,٣ نظام الصوت الواحد المتحول + مقاعد محجوزة – نظام أفضل الخاسرين[٦٥]: هذا الخيار ممكن كما هو الحال مع نظام الكتلة، والصوت المحدود، ونظام الصوت الواحد غير المتحول. وذلك عندما يتم اختيار جميع الفائزين على جميع مقاعد الدائرة باستثناء المقاعد المخصصة للنساء. وفي حالة عدم فوز أي امرأة، يتم اختيار النساء الحاصلات على أعلى الأصوات وبما يعادل المقاعد المخصصة لهن.

٨,٣ نظام تناسب العضوية المختلطة + مقاعد محجوزة – مستوى انتخابي مخصص للنساء[٦٦] : هذا الخيار مضمون لانتخاب عدد من النساء مساوي للعدد المحدد في نظام الكوتا.

٩,٣ صيغة بوردا + مقاعد محجوزة – نظام أفضل الخاسرين[٦٧]: هذا الخيار ممكن كما في حالة نظام الكتلة، والصوت المحدود، ونظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت الواحد المتحول، ولكن فقط في الدوائر التعددية.

---

[٦٣] المرجع السابق
[٦٤] المرجع السابق
[٦٥] المرجع السابق
[٦٦] المرجع السابق
[٦٧] المرجع السابق

الخلاصة عند النظر في ترجمة الأصوات إلى مقاعد فإنه لا يوجد نظام انتخابي محايد .وبغض النظر عن النظام المستخدم، فإن له العديد من التبعات السياسية، بما فيها تلك المتعلقة بتمثيل النساء. عند استخدام هذه النظم كما هي بدون أي نظام للكوتا، فإن قوائم التمثيل النسبي في دوائر كبيرة هي النظم التي تعمل على توفير الشروط المشجعة لانتخاب النساء، بينما تضع العديد من نظم الدوائر الفردية العراقيل أمامهن.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نظم القائمة النسبية ليست الوحيدة التي تقدم أرضية لتطبيق نظام الكوتا بشكل فعال. إن بعض النظم الاخرى التي تعتمد الدوائر الكبيرة والترشيح على أساس الحزب، قد تكون بذات الفعالية في تعزيز انتخاب النساء. إن النظم الانتخابية التي تجعل تطبيق الكوتا أمراً صعباً، هي تلك التي تستخدم الدوائر الصغيرة والترشيح اللامركزي على أساس فردي، كما هو موضح أعلاه، بالإضافة إلى تلك النظم التي تؤدي إلى تقليل فرص الأحزاب الصغيرة، كنظام الفائز الأول ونظام الجولتين، ونظام الصوت البديل على سبيل المثال. وحتى بعض النظم النسبية كنظام الصوت الواحد المتحول يمكن أن تسبب صعوبة في تطبيق بعض أشكال الكوتا لأنها تقوم أساساً على الترشيح الفردي. ورغم أن أنواع الكوتا الفعالة هي تلك التي تستهدف النتائج وليس تلك التي تستهدف عملية الترشيح، إلا إنه يمكن اللجوء إلى الكوتا التي تستهدف عملية الترشيح إذا كانت الأولى ذات طبيعة خلافية حادة في بلد ما وعليه يكون الخيار هنا بين كوتا فعالة ولكنها ذات طابع خلافي، وبين كوتا أقل فعالية ولكنها أيضاً ذات طابع خلافي أقل حدة من الأخرى .وأخيراً، من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد نظام انتخابي" مستحيل: "ويمكن أن يصمم نظام الكوتا حتى في تلك النظم التي غالباً ما يتم التعامل معها على أساس أنها نظم غير مشجعة للنساء بالإضافة إلى النظام الانتخابي المستخدم، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية نظام الكوتا بشكل خاص، وعلى تمثيل النساء بشكل عام. وسنشير هنا إلى بعض أهم المسائل التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار: الإلزامية، قدرة وكفاءة إدارة الانتخابات، العوامل الثقافية ورغبات الناخبين، الطامحات من النساء للترشح، مركزية أو لا مركزية إجراءات الترشيح. [٦٨]، إن الخيارات المختلفة للنظم الانتخابية والكوتا، كما تم توضيحها، تعمل بطرق مختلفة. إن الاستخلاص الأساسي هنا هو أنه لا بد من التعامل مع النظام الانتخابي ونظام الكوتا بترابطهما معاً وليس بشكل منفصل كل على حدا.

[٦٨] التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا –الخيارات المناسبة وغير المناسبة

سادساً: النماذج المقترحة لإجراء مقاربة جندرية في سوريا

بعد استعراض الكوتا والخيارات المناسبة لتمثيل النساء فيها، وبناء على ما جاء سرده في فقرة النظم الانتخابية وتحليل مدى ملائمة بعض النظم للمعايير المطلوبة من النظام الانتخابي في سوريا، هناك واحدٌ من الأسئلة المفصلية هو: أي النظم الانتخابية الأكثر ملائمة لوصول النساء في سوريا المستقبل. وكمدخل لهذا النقاش، لا بد من إجراء مقاربة جندرية بين عدة أنظمة لبيان أي نظام أكثر ملائمة، لذا قمنا بإجراء مقاربة جندرية للانتخابات التشريعية لثلاثة نماذج وبعدة حالات: نظام الانتخاب الأكثري (وهو النظام المعمول به في سورية حالياً) ونظام الانتخاب النسبي، والنظام المختلط. مع تطبيق خيارات الكوتا الأنسب على كل نموذج.

١. تطبيق النظام النسبي مع دوائر انتخابية (على مستوى المحافظات).

سيتم وفق هذا النموذج اتباع نظام التمثيل النسبي في ظلّ تقسيم سوريا إلى ١٥ دائرة انتخابية، كما هي الحال عليه اليوم، واعتماد اللائحة المغلقة. يعتبر اعتماد النظام النسبي على مستوى المحافظات أكثر ملائمة نظراً لوجود انسجام اجتماعي بين الناخبين والمرشحين واعتيادهم على انتخاب ممثليهم من بيئتهم الخاصة.

من مزايا هذا النموذج:

- يمنح كل حزب أو مكون سياسي عدد مقاعد متناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها، فلا تذهب أي من الأصوات هدراً إلا بالحد الأدنى.
- يُتيح هذا النظام إمكانية تمثيل كافة مكونات المجتمع، خاصة في ظلّ حظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي، وهذا ما سيسهم في حسن التمثيل، من ناحية، وتحييد البرامج الانتخابية الطائفية والإثنية لصالح برامج وطنية، من ناحية أخرى. كما سيتم في إطار ذلك تشجيع عقد التوافقات بين الأحزاب السياسية.
- يضمن عدد المقاعد الكبير في كل دائرة تنوع التمثيل ويحفّز التحالفات بين الأحزاب.

---

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favourable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

[٦٨] المرجع السابق

- يمكّن بسهولة من تطبيق الكوتا النسائية في لوائح الترشيح بحيث يُفرض على الأحزاب إدراج أسماء مرشحات في قوائمها الحزبية.

- يجنّب مشقة ترسيم الدوائر بحيث يتبع الحدود الإدارية للمحافظات.

- تمثيل الأحزاب الصغيرة في ظلّ ارتفاع عدد الممثلين المنتخبين وبالتالي انخفاض نسبة الحسم.

بينما تبرز أهم سلبيات هذا النموذج في أنّه يُتيح للأحزاب والمجموعات الصغيرة الوصول إلى الندوة البرلمانية، ويؤثر سلباً على قيام حكومات متماسكة ذات برنامج واضح، مما ينعكس على عدم الاستقرار السياسي، ومن هنا تبدو أهمية رفع نسبة العتبة الانتخابية للحدّ قدر الإمكان من وصول أحزاب كهذه.

مثال توضيحي: تطبيق النسبية المغلقة على الدائرة الانتخابية لمحافظة حماه:

المعايير التي تم استخدامها في حساب هذا النموذج: ملحق١

بفرض خمس لوائح حزبية مشاركة:

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللأئحة(ج)	اللائحة (د)	اللائحة (هـ)
عدد الأصوات	٢٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٨٠٠٠
نسبة التصويت	% ٣٨،١	% ٣٢،٠١	%١٩،٠٥	% ٦ ،٥٥	% ٤،٢٦

وبفرض العتبة الانتخابية ٥ % وبناء على ذلك سيتم استبعاد اللائحة الخامسة **(هـ)** وكذلك كافة الأوراق التي صوتت لصالحها، سيصبح عدد الأصوات هو ٦٢٨٠٠٠ صوت يتم اقتسامها على عدد المقاعد (٢٢) للحصول على القاسم الانتخابي ٢٢/٦٢٨٠٠٠= ٢٨٥٤٥

إذا بناء على هذا الحاصل : إن كل ٢٨٥٤٥ صوت يعني الحصول على مقعد مع الاحتفاظ بالأصوات المتبقية، أما من حصل على أقل من الحاصل الانتخابي سيتم اللجوء إلى قاعدة أكبر البقايا لتوزيع بقية المقاعد لأن هذا يعتبر حلا لتوزيع المقاعد المتبقية (ملحق١) .وسيصبح توزيع المقاعد على اللوائح

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)
عدد المقاعد	٩	٧	٤	٢

وباعتماد النظام النسبي مع كوتا ترشح ٣٠% لائحة مغلقة وترتيب مسبق:

يعني أن الناخب يختار لائحة واحدة دون أي تعديل عليها ويكون الترتيب مسبق داخل اللائحة.

– في حال تم اعتماد الترتيب المسبق بمعدل امرأة بين كل ثلاثة أسماء ستحصل المرأة على ٦ مقاعد من أصل ٢٢ مقعد بنسبة ٢٧ %.

– في حال تم اعتماد ترتيب تبادلي في كل لائحة Zebra Distribution (مبدأ التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة) ستحصل المرأة على ١٠ مقاعد من أصل ٢٢ مقعد بنسبة ٤٥ %

– في حال اعتماد أي حزب لأكثر من لائحة سيكون ملزماً باعتماد ترتيب تبادلي Zipper (مبدأ التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة والتناوب بين اللوائح الأخرى).

بين كل ثلاثة أسماء امرأة		التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة	
حصة النساء	النسبة %	حصة النساء	النسبة %
٦	% ٢٧	١٠	% ٤٥

نرى انه في ظل هذا النظام يمكن تطبيق كوتا الترشح بطريقة فعالة ويمكن اعتماد الكوتا ٣٠% مع ترتيب تبادلي (تناوب في الترتيب) كمرحلة أولى هو الخيار الأنسب لتمثيل النساء على أن ترفع إلى ٤٠% في الدورة التي تليها ثم إلى ٥٠% في الدورة اللاحقة.

٢. تطبيق النظام النسبي مع دوائر انتخابية كبرى (أكبر من المحافظات).

في هذا الاقتراح تقسم سورية إلى ٥ دوائر انتخابية كبرى وفق التقسيم الجغرافي، ومن إيجابيات هذا الاقتراح وخاصة بعد الخروج من النزاع تحقيق الانصهار الوطني بشكل أوسع والانفتاح على مجتمعات جديدة والتعود بصورة تدريجية على الخروج من عزلة الخصوصية القومية والاجتماعية، ويتيح المجال للتعرف على أحزاب غير تقليدية وتكتلات سياسية مختلفة وبنى اجتماعية متنوعة، ويفسح المجال للأحزاب الصغيرة الناشئة بالتمثل خارج الولاءات التقليدية.

من سلبيات هذا الاقتراح انه قد يحرم بعض المناطق والمدن من التمثيل، كما قد يؤدي ضعف الروابط بين العضو المنتخب ودائرته الانتخابية إلى تشتت الأصوات وحرمان بعض الأحزاب (المرشحين) من أصوات كانت تعول عليها. كما يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة في المجتمعات التي تلعب فيها العوامل المحلية دوراً قوياً في السياسات أو عندما يتوقع الناخبون من أعضائهم التمثيليين الحفاظ على صلات قوية مع مجتمع الناخبين تولي دور تمثيلهم في المجلس التشريعي.

التسلسل	اسم التجمعات	عدد المقاعد
الدائرة رقم ١	دمشق +نصف ريف دمشق + درعا + القنيطرة + السويداء	٥١
الدائرة رقم ٢	حلب +ريف حلب	٥٨
الدائرة رقم ٣	حمص +حماه + نصف ريف دمشق	٥٣
الدائرة رقم ٤	الرقة +دير الزور + الحسكة	٤٣
الدائرة رقم ٥	طرطوس +اللاذقية +ادلب	٤٥
المجموع		٢٥٠

كمثال توضيحي سيتم التطبيق على الدائرة الانتخابية رقم ٥ (طرطوس +اللاذقية +ادلب)

المعايير التي تم استخدامها ملحق (٢)

بفرض خمس لوائح حزبية مشاركة

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)	اللائحة (هـ)
عدد الأصوات	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٨٢٠٨٩	٥٥٠٠٠
نسبة التصويت	% ٣٩،٣٣	% ٢٩،٤٩	%١٧،٦٩	% ٨،٠٧	% ٥،٤٠

بناء على العتبة ٥ % سيتم حسم نسبة سيصبح عدد الأصوات هو ٩٦٧٠٩٠ صوت يتم اقتسامها على عدد المقاعد (٤٥) للحصول على القاسم الانتخابي:

٩٦٧٠٩٠/٤٥= ٢١٤٩٠

إذا بناء على هذا الحاصل: إن كل ٢١٤٩٠ صوت يعني الحصول على مقعد مع الاحتفاظ بالأصوات المتبقية، أما من حصل على أقل من الحاصل الانتخابي سيتم اللجوء إلى قاعدة أكبر البقايا لتوزيع بقية المقاعد لأن هذا سيعتبر حلاً المقاعد المتبقية (ملحق١).

وسيصبح توزيع المقاعد على اللوائح:

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة د	اللائحة (هـ)
عدد المقاعد	١٨	١٤	٨	٣	٢

وباعتماد النظام النسبي مع كوتا ترشح ٣٠% لائحة مغلقة وترتيب مسبق:

بين كل ثلاثة أسماء امرأة		**التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة**	
حصة النساء	النسبة%	حصة النساء	النسبة%
١٣	**%٢٨,٨**	٢٢	**%٤٨,٨**

يعتبر تطبيق كوتا ترشح ٣٠% مع ترتيب تبادلي (تناوب في الترتيب) في هذا النظام خيار مناسب لتمثيل النساء

٣. تطبيق النظام المختلط (المتوازي) مع اعتماد النظام النسبي على مستوى المحافظات:

سيتم وفق هذا النموذج اتباع النظام المتوازي في ظلّ تقسيم سوريا إلى ١٥ دائرة انتخابية، كما هي الحال باعتماد (٥٠ % نسبي و٥٠% أكثري) أي ١٢٥ مقعد باعتماد النظام النسبي و١٢٥ من المقاعد باعتماد بالنظام الأكثري، ويعتبر اعتماد النظام المتوازي على مستوى المحافظات ملائماً نظراً لوجود انسجام اجتماعي بين الناخبين والمرشحين واعتيادهم على انتخاب ممثليهم من بيئتهم الخاصة .ولعل من أهم مزاياه عدم غلبة فريق على آخر بصورة مطلقة

مما يخلق فرصا لمشاركة تعددية لعدد من الأحزاب، مما قد يسهل بناء توافق سوري لا يهدر الأصوات ويشتتها ولا تصب كلها في خانة مرشح واحد إن اعتماد النظام المختلط المتوازي يعطي نتائج تقع بين نظام الأكثرية المباشرة والتمثيل النسبي، وتعطي للناخب حق اختيار الدائرة والحزب على المستوى الوطني، لأنها تشتمل على ورقتي اقتراع .وهناك ميزة ثانية، وهي أنه عند وجود عدد كاف من مقاعد التمثيل النسبي، فإن أحزاب الأقلية الصغيرة التي لم تنجح في انتخابات نظام الأكثرية، يمكن أن تحصل على مكافأة لناخبيها عن طريق الفوز بمقاعد في التخصيص التناسبي. في ظل هذا الخيار هناك عدة اقتراحات لتطبيق النظام الأكثري:

الاقتراح الأول: باعتماد نظام أكثري ٥٠ % بدائرة واحدة (نظام الكتلة) على مستوى كل محافظة و ٥٠ % بالنظام النسبي على مستوى كل محافظة.

مثال توضيحي: تطبيق الحالة الأولى على الدائرة الانتخابية لمحافظة حماه (١١مقعد نظام نسبي و ١١ مقعد نظام أكثري)، المعايير التي تم استخدامها في حساب هذا النموذج: نفس المعايير بالملحق ١ فقط تم تقسيم الأصوات في كل لائحة بنسبة ٥٠% للنظام النسبي و٥٠% للأكثري ويحسب عدد المقاعد والكوتا بالنسبة للوائح المغلقة بنفس الطريقة الواردة في الملحق (١)، بفرض خمس لوائح حزبية مشاركة:

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)	اللائحة (هـ)
اكثري	١٢٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٦٢٥٠٠	٢١٥٠٠	١٤٠٠٠
نسبة التصويت	% ١٩،٠٥	% ١٦،٠٥	%٥٢، ٩	%٣،٢٧٥	%٢،١٣
نسبي	١٢٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٦٢٥٠٠	٢١٥٠٠	١٤٠٠٠
نسبة التصويت	% ١٩،٠٥	% ١٦،٠٥	%٩،٥٢	%٣،٢٧٥	%٢،١٣

حساب عدد مقاعد اللوائح حسب النظام الأكثري:

بالحالة الراهنة تعتبر اللائحة أ هي الفائزة ب ١١ مقعد لحصولها أعلى نسبة تصويت.

بما يخص حصص النساء من المقاعد فهي رهن بإرادة الحزب الفائز ومن غير المجدي تطبيق كوتا ترشح عليها والمجدي في هذه الحالة تطبيق كوتا نجاح.

حساب عدد مقاعد اللوائح النسبية:

عدد الأصوات ٣٢٨٠٠٠

بفرض العتبة ٥ % (٣٢٨٠٠٠ x ٥ %) = ١٦٤٠٠ وبناء عليه سيتم استبعاد اللائحة (هـ) وكذلك كافة الأوراق التي صوتت لصالحها، سيصبح عدد الأصوات ٣١٤٠٠٠ ألف صوت يتم اقتسامها على عدد المقاعد (١١) للحصول على القاسم الانتخابي: ٣١٤٠٠٠/١١= ٢٨٥٤٥،٤٥

إذا بناء على هذا الحاصل: إن كل ٢٨٥٤٥،٤٥ ألف صوت يعني الحصول على مقعد مع الاحتفاظ بالأصوات المتبقية، أما من حصل على أقل من الحاصل الانتخابي سيتم اللجوء إلى قاعدة أكبر البقايا لتوزيع بقية المقاعد وهو الحل لتوزيع المقاعد المتبقية وسيكون عدد المقاعد في كل لائحة:

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)
عدد المقاعد	٥	٤	٢	٠

وتكون حصة النساء بتطبيق الكوتا ترشح ٣٠% وفق الترتيب كما ورد في السياق السابق

بين كل ثلاثة أسماء امرأة		**التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة**	
حصة النساء (مقعد)	النسبة %	حصة النساء (مقعد)	النسبة %
٢ أو ٣	١٨% أو ٢٧%	٥	٤٥،٤٥%
في حال تم اعتماد الترتيب المسبق بمعدل امرأة بين كل ثلاثة أسماء ستحصل المرأة على ٢مقعد (رجل – رجل –امرأة) بنسبة ١٨% أو ثلاث مقاعد (رجل امرأة– رجل) بنسبة ٢٧ %			

في ظل هذا الاقتراح ستحصل النساء على نسبة بين ١٨- ٤٥ % من نصف المقاعد الإجمالي والبالغ ١١ معقد وبالتالي تكون النسبة من إجمالي المقاعد في الدائرة والبالغ ٢٢ مقعد تتراوح بين ٩-٢٢،٥ % حسب اعتماد الترتيب في اللوائح. وعليه لم تصل النساء إلى النسبة المطلوبة في كوتا الترشح ٣٠% ولنجاح هذا الخيار يجب تطبيق كوتا باعتماد التناوب في الترتيب وتطبيق كوتا نجاح على النظام الأكثري.

الاقتراح الثاني: – باعتماد نظام أكثري بنسبة ٥٠% بدوائر فردية (الفائز الأول) ونظام نسبي ٥٠%. في هذه الحالة وبتطبيق ٥٠% أكثري على مستوى المحافظات تقسم سورية إلى ١٢٥ دائرة فردية (أي مقعد واحد لكل دائرة) مثال محافظة حماه تقسم إلى ١١ دائرة فردية بالنظام الأكثري توزع الدوائر مناطقيا وفق عدد السكان مثلاً:

اسم المنطقة	عدد الدوائر (كل دائرة مقعد واحد)
مدينة حماه وريفها	٥
مصياف	١
الغاب	٢
السلمية	٢
محردة	١

من ميزات هذه الحالة:

- فوز ممثلين ينتمون للبيئة المحلية ومعروفين من المجتمع المحلي وخاصة في مرحلة بعد النزاع.
- شعور الناخبين بأن الفائزين يمثلونهم ويعرفون مشاكلهم وقضاياهم.
- قدرة الناخبين على إخضاع ممثلهم الفردي للمسؤولية والمحاسبة .
- إن التقسيم إلى دوائر فردية تؤدي إلى تشكيل حكومات حزب واحد قوية، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي .

وقد تواجه هذا النظام بعض التحديات مثل:

إعادة ترسيم حدودها من وقت إلى آخر وذلك للحفاظ على دوائر متساوية نسبياً من حيث عدد السكان، وذلك يتطلب القيام بعملية مكلفة ومستهلكة للوقت، كم أن إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية قد يؤدي إلى تفضيل مصالح حزب ما على حساب الآخرين، بشكل متعمد أو عن غير قصد. إضافة لعدم التمثيل العادل للأقليات والنساء، واعتياد الأحزاب السياسية على تقديم المرشح الأكثر قبولاً وشعبية في دائرته الانتخابية، وذلك لكسب ود غالبية الناخبين، مما يعني إقصاء الأقليات من التمثيل وهذا يؤدي إلى زعزعة أركان النظام السياسي.

أما استبعاد النساء، فاعتماد معيار المرشح الأكثر قبولا وجاذبية للجماهير يتسبب بوصول زعامات تقليدية وذات نفوذ وهذا من دون شك سيؤثر على إمكانية انتخاب النساء لعضوية البرلمان، نظرا لخصوصية وضع النساء بشكل عام.

نظرا لخصوصية الوضع السوري فإن زيادة أعضاء مجلس الشعب في هذا الاقتراح سيساهم في تمثيل اوسع لكافة المناطق السورية مع ضرورة اعتماد كوتا نجاح لضمان وصول النسبة المطلوبة من النساء.

الاقتراح الثالث: باعتماد نظام أكثري بنسبة ٥٠% بدوائر متعددة التمثيل دوائر من (٣-٥) مقعد بكل دائرة ونظام نسبي ٥٠%.

مثال تقسيم محافظة حماه الى ٣ مناطق:

اسم المنطقة	عدد الدوائر (كل دائرة من ٣-٥مقعد)	عدد المقاعد
مدينة حماه وريفها	١	٥
مصياف والسلمية	١	٣
الغاب (سقيلبية) ومحردة	١	٣

ميزات هذه الحالة:

- تعرف ممثلين جدد على البيئة المحلية وقضايا المناطق الأخرى مما يساعد على أواصر اللحمة الوطنية.
- شعور الناخبين بأن الفائزين يمثلونهم ويعرفون مشاكلهم وقضاياهم
- قدرة الناخبين على إخضاع ممثلهم الفردي للمسؤولية والمحاسبة.

ومن التحديات التي تواجه هذا النظام:

- خلق حساسية من الاختلاف العرقي والقومي والطائفي والثقافي
- استبعاد بعض الأقليات وبعض الزعامات التقليدية المعروفة
- صعوبة وصول النساء بمواجهة أصحاب النفوذ من الرجال

وإن زيادة أعضاء مجلس الشعب في هذا الاقتراح سيساهم في تمثيل اوسع لكافة المناطق السورية سكانيا وقوميا وثقافيا وطائفيا مع ضرورة اعتماد كوتا نجاح لضمان وصول النسبة المطلوبة من النساء.

٤. تطبيق النظام المختلط المتوازي مع اعتماد النظام النسبي على مستوى الدوائر الكبرى (أكبر من المحافظات):

إن اعتماد هذا النظام الذي يجمع ما بين مزايا النسبي والأكثري وتطبيقه على دوائر كبرى يسهم في توسيع المشاركة في الانتخابات والترشح لما هو أوسع من المحافظات وقد يفسح المجال أمام وصول شخصيات ناشئة خارج الإطار التقليدي حققت سمعة جيدة خارج إطار محافظتها ويمكن أن يساهم في وصول نساء حققن تميز أو ريادة على المستوى الوطني.

مثال تقسيم سوريا إلى ٥ دوائر انتخابية كبرى:

التسلسل	اسم التجمعات	عدد المقاعد
الدائرة رقم ١	دمشق +نصف ريف دمشق + درعا + القنيطرة + السويداء	٥١
الدائرة رقم ٢	حلب +ريف حلب	٥٨
الدائرة رقم ٣	حمص +حماه + نصف ريف دمشق	٥٣
الدائرة رقم ٤	الرقة +دير الزور + الحسكة	٤٣
الدائرة رقم ٥	طرطوس +اللاذقية +ادلب	٤٥
المجموع		٢٥٠

وهنالك عدة اقتراحات لتطبيق هذا النظام:

الاقتراح الأول: باعتماد نظام أكثري ٥٠ % بدائرة واحدة (نظام الكتلة) على مستوى كل دائرة كبرى وبما يعادل نصف عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة و ٥٠ % بالنظام النسبي.

ميزات هذه الحالة:

- تقليص سلطة الزعماء التقليدين
- تشاركية أوسع من مستوى المحافظات
- –وصول مرشحين على أسس غير تقليدية مثل (المبدعون، السياسيون، والفنانون)
- وصول عدد أكبر من النساء وفئة الشباب
- الانفتاح على مكونات متنوعة من الشعب السوري.
- تقليص سلطة الزعماء التقليدين

ومن التحديات التي قد تواجه تطبيق هذا النظام:

- صعوبة الوصول إلى المراكز الانتخابية.
- العزوف عن الانتخابات
- الحذر والخوف من الآخر
- صعوبة العملية الانتخابية (ورقتي اقتراع)

وإن زيادة أعضاء مجلس الشعب في هذا الاقتراح سيساهم في تمثيل اوسع لكافة المناطق السورية سكانيا وقوميا وثقافيا وطائفيا مع ضرورة اعتماد كوتا نجاح لضمان وصول النسبة المطلوبة من النساء.

الاقتراح الثاني:

– باعتماد نظام أكثري بنسبة ٥٠% بدوائر فردية (الفائز الأول) على مستوى كل دائرة كبرى ونظام نسبي ٥٠% على سبيل المثال تقسم الدائرة الكبرى رقم ٢(حلب وريفها) مناطقيا إلى ٢٩ دائرة فردية (مقعد).

اسم المنطقة	عدد الدوائر (كل دائرة مقعد واحد)
منطقة حلب وجبل سمعان	١١
اعزاز	٣
الباب	٣
جرا بلس	٣
مسيفرة	٢
عفرين	٢
عين العرب	٢
منبج	٤
الآتارب	١

الاقتراح الثالث: باعتماد نظام أكثري بنسبة ٥٠% بدوائر متعددة التمثيل دوائر من (٣–٥) مقعد في كل دائرة كبرى ونظام نسبي ٥٠%. على سبيل المثال تقسم الدائرة الكبرى رقم ٢:

اسم المنطقة	عدد الدوائر (كل دائرة من ٣–٥مقاعد)	عدد المقاعد
منطقة حلب وجبل سمعان	٣	١١
منبج –جرابلس –عين العرب – اعزاز	٣	١٠
الباب – سفيرة– اتارب – عفرين	٣	٨

٥. تطبيق النظام المختلط المتوازي لسوريا كدائرة انتخابية واحدة على المستوى النسبي:

قمنا بتداول هذا بتداول هذا الاقتراح لأن البعض يراه مناسباً للتطبيق في الحالة السورية، أي سوريا دائرة واحدة إن وجود دائرة انتخابية واحدة على مستوى الوطن، يعني انعدام الحاجة لأية عملية ترسيم على الإطلاق، أو إلى دوائر انتخابية كبيرة تتطابق في حدودها مع حدود التقسيمات الإدارية القائمة أصلاً، كالمناطق والمحافظات. وذلك بسبب عدم تمكن السلطات الانتخابية من ترسيم أية دوائر انتخابية لغياب المعطيات الإحصائية الدقيقة اللازمة. على عكس ما يظن البعض نرى أن هذا النظام لا يناسب سوريا خاصة بعد خروجها من حرب أهلية ويعيق بناء الأحزاب والشراكات السياسية كما يزيد من العصب الطائفي وسيحقق فوزاً للأحزاب الكبيرة جداً ذات البعد الأيديولوجي ويهمش الأقليات بشكا تام وقد يؤدي إلى خطر عزل مناطق بكاملها على القائمة أي أنه وبالنتيجة لا يؤمن المعايير المطلوبة لتأمين أوسع ومشاركة النساء.

الخاتمة

هدف هذا البحث إلى دراسة تحليلية للأنظمة الانتخابية ومدى إمكانية تطبيقها في سوريا، وقد أشرنا فيه إلى العلاقة بين النظم الانتخابية وأنواع الكوتا، موضحين أيٍّ الخيارات تعتبر أكثر ملاءمة للحالة السورية، وحيث يعتبر اشراك النساء قضية جوهرية ولا يمكن فصل مسار تطبيق الكوتا عن المسار الديمقراطي، نجد أن منطق العلاقة بين النظام الانتخابي ونظام الكوتا يتجاوز النساء ليطال أي فئة أو مجموعة في المجتمع تسعى لتعزيز مستوى تمثيلها، كالجماعات والأقليات القومية على سبيل المثال، وذلك لضمان أوسع تمثيل للسوريين والسوريات في كامل مسار العملية الانتخابية.

علاوة على ذلك، هناك العديد من القوانين والعوامل الخاصة التي يجب أخذها بالاعتبار عند محاولة تعزيز تمثيل النساء في الهيئات التشريعية، لذلك نرى ان مراعاة هذه القوانين والعوامل غير كافية بحد ذاتها مما يدفعنا للتطوير وابتكار آليات مستحدثة دوما، لتلبية الاحتياجات المتجددة لإدماج النساء وتأمين أو سع مشاركة فعالة لها. إن الخيارات المختلفة للنظم الانتخابية والكوتا، كما تم توضيحها، تعمل بطرق مختلفة.

إن الاستخلاص الأساسي هنا هو أنه لا بد من التعامل مع النظام الانتخابي ونظام الكوتا بترابطهما معاً وليس بشكل منفصل كل على حدى، كما تجدر الإشارة إلى أنه على القائمين/ت على تصميم التشريعات عدم الإحساس بأنهم مقيدون/ت بحلول شاملة مصدرها الأدبيات الانتخابية المتوفرة، أو تجارب الدول الأخرى، فيما يمكن دائماً تعديل النظام الانتخابي ونظام الكوتا ومواءمته بما يناسب الظروفا لخاصة لكل بلد موضع التطبيق. ومن خلال الخيارات التي تم عرضها في هذا البحث فإن خيارنا الأول هو اعتماد النظام الانتخابي بالقائمة النسبية المغلقة على مستوى المحافظات وأكبر من المحافظات وتطبيق نظام كوتا ترشح للنساء بنسبة ٥٠ % .

إن اعتماد انظام الانتخابي بالنسبية المغلقة يؤمن وصول ومشاركة أكبر عدد من السوريين والسوريات في الانتخابات والترشح ويمنع تهميش الأقليات بشكل تام وخاصة الأقليات الوازنة في المحافظات والمناطق ويؤمن وصول ممثلين عن كافة المناطق والمدن، ويساهم في بناء أحزاب جديدة وتشكيل وشراكات سياسية حقيقية ويجعل منهم قوة انتخابية فاعلة ومؤثرة على عكس ما يظن البعض.

إن اعتماد نظام القوائم النسبية المغلقة كنظام انتخابي لسوريا قد يكون الطريق الأكثر أمانا لبناء الثقة المتبادلة بين كافة المكونات السورية وفتح أبواب التشاركية لتأسيس عقد اجتماعي جديد، يسهل صناعة السلام ويجعله سلاما مستداما، عبر إطلاق حوار مجتمعي واسع، تكون الانتخابات إحدى ساحاته الفعالة والمجدية، وربما يطلق السوريون والسوريات حوارا وطنيا عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع.

قائمة المراجع

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

- الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية

https://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads

- شبكة المعرفة الانتخابية

https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/627644646640638645

- قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤

https://undocs.org/ar/S/RES/2254(2015)

- إرساء الأسس لانتخابات مستقبلية في سوريا ورقة نقاش الرقم ١ / ٢٠١٨ للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/laying-the-foundations-for-future-elections-in-syria-AR_0.pdf

- الحياة الحزبية في سوريا : دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب :محمد حرب فرزات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات موقع +مجلس +الشعب +السوري+قانون+الانتخابات+السوري١٩٤٧

https://books.google.com/books?id=X32zDwAAQBAJ&pg=PT171& dq =1947

- أحكام الانتخابات في الدساتير-السورية ورقة-بحثية لتجمع المحامين السوريين بالتعاون مع فريق-الخبراء القانونيين

https://www.freesyrianlawyers.com/index.php/ar

- دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ – مجلس الشعب السوري

&http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=413

- قانون الانتخابات السوري للعام ٢٠١١ – مجلس الشعب السوري

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5516&cat=4397

- قانون الأحزاب السوري بالمرسوم التشريعي ١٠٠لعام ٢٠٠١١- مجلس الشعب السوري

http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=55105&cat=4399&/20/3/2020

- الدستور السوري ٢٠١٢ – مجلس الشعب السوري

http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=423

- الانتخابات التشريعية في سوريا ما بين ٢٠١٢ و ٢٠٢٠

https://idraksy.net/wp-content/uploads/2020/11/Syria-Parl.pdf

- أشكال النظم الانتخابيةً لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتً.IDEA

http://boulemkahel.yolasite.com/resources

https://www.idea.int/es/publications/catalogue/electoral-system-design-new-international-idea-handbook?lang=ar

- الجمهورية العربية السورية – موقع مجلس الشعب – القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٤م- قانون الانتخابات العامة- الرابط:

https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/98926/117885/F519410355/98926.pdf

- لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين

https://www.elections.ps/tabid/670/language/ar-PS/Default.aspx

-جامعة قاصدي مرياح ورقلة -النظم الانتخابية تعريف ومرتكزات نظم التمثيل النسبي:

https://moodle.univ-ouargla.dz/course/info.php?id=526#_ftn7

التصميم من أجل المساواةً النظم الانتخابية ونظام الكوتا -الخيارات المناسبة وغير المناسبة

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/designing-for-equality-best-fit-medium-fit-non-favorable-combinations-of-electoral-systems-and-gen

الملاحق

الملحق1

المعايير التي تم استخدامها في الحساب

تم أخذ سنة أساس لإجراء التطبيقات للدورة التشريعية لمجلس الشعب ٢٠١٢العام التي كانت أول دورة انتخابية بعد دستور ٢٠١٢. وتم الاعتماد في حساب النماذج التوضيحية على بيانات الانتخابات التشريعية للعام ٢٠١٢ كونها متوفرة، فحسب المصادر الرسمية:

بلغت نسبة الاقتراع للانتخابات التشريعية عام ٢٠١٢ (٥١،٢٦%). وبلغ عدد من يحق لهم التصويت ١٠ ملايين و١١٨ ألفا و٥١٩ ناخبا بعد طرح الذين لا يحق لهم الانتخاب وغير المتواجدين في سورية.. وبلغ عدد المقترعين ٥ ملايين و١٨٦ ألفا و٩٥٧ ناخبا وهم الذين أدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع.

يمكن أن تكون هذه البيانات ليست بالدقة الكافية، ولكن يمكن أخذها كنموذج لتوضيح كيفية حساب عدد المقاعد.

جدول ١

المحافظة	عدد السكان	عدد الناخبين (أرقام ٢٠١٢)	عدد المقاعد
دمشق	١،٧٥٤،٠٠٠	١،٠٩٨،٦٣٥	٢٩
ريف دمشق	٢،٨٣٦،٠٠٠	١،١٤٣،٩٧٩	١٩
مدينة حلب	٢،١،٣٢٠٠٠	١،٢٠٠،٦٩٨	٢٠
ريف حلب	٢،٧،٣٦٠٠٠	٢،٢٣٢،٨٦٧	٣٢
حمص	١،٨٠٣،٠٠٠	١،٣٣١،٥٥٦	٢٣
حماة	١،٦٢٨،٠٠٠	١،٢٨٠،٠٥١	٢٢
اللاذقية	١،٠٠٨،٠٠٠	٨٦٣،١٨٠	١٧
إدلب	١،٥٠١،٠٠٠	١،١٤٨،٣٨٤	١٨
دير الزور	١،١٤٨،٣٨٤	٩٧٣،٢٠٩	١٤
طرطوس	٧٩٧،٠٠٠	٦٧٠،١١٣	١٣
الرقة	٩٤٤،٠٠٠	٥٦٥،٤٢٨	٨
الحسكة	١،٠٢٧،٠٠٠	١،٠٠٤،٥٨٥	١٤
درعا	١،٠٢٧،٠٠٠	٦٣٣،٥٠٧	١٠
السويداء	٣٧٠،٠٠٠	٣٧٠،٠٠٠	٦
القنيطرة	٩٠،٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥

جدول ٢

السنة	عدد السكان مليون	عدد الناخبين مليون	معدل كل .....ألف ناخب يمثلهم عضو	عدد الأصوات	عدد المقاعد
٢٠١٢	٢١،٣٧٧،٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠٠	٥٩٢٠٠	٥٠٨٥٤٤٤	٢٥٠

-اعتماد النظام النسبي مع دوائر انتخابية (على مستوى المحافظات).

تطبيق النموذج على محافظة حماه

عدد السكان في محافظة حماه: ١،٦٢٨،٠٠٠، عدد الناخبين: ١،٢٨٠،٥١٠، عدد المقاعد: ٢٢ مقعد.

عدد الأصوات الصحيحة غير متوفر نفرضه وفق النسبة المتوفرة للانتخابات التشريعية ٢٠١٢ والبالغة ٥١،٢٦% من عدد الناخبين مطروحا منه عدد أصوات باطلة.

وبفرض عدد الأصوات الصحيحة الصافية ٦٥٦٠٠٠ ، وهنالك خمس لوائح حزبية وفق النموذج ص رقم ٤٣

طريقة احتساب الأصوات نسبة عتبة (حسم) ٥ %.

بناء على العتبة ٥ % سيتم استبعاد اللائحة الخامسة **(هـ)** وكذلك كافة الأوراق التي صوتت لصالحها، إذ سيصبح عدد الأصوات هو ٦٢٨٠٠٠ صوت يتم اقتسامها على عدد المقاعد (٢٢) للحصول على القاسم الانتخابي:

٢٨٥٤٥ =٢٢/٦٢٨٠٠٠

إذا بناء على هذا الحاصل : إن كل ٢٨٥٤٥ صوت يعني الحصول على مقعد مع الاحتفاظ بالأصوات المتبقية أما من حصل على أقل من الحاصل الانتخابي سيتم اللجوء إلى قاعدة أكبر البقايا[٦٩] .

[٦٩] أشكال النظم الانتخابيةً لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتً. http://boulemkahel.yolasite.com/resources

معادلة دي هونت :إحدى المعادلات الانتخابية المستخدمة في توزيع المقاعد في ظل نظام القائمة االنسبية القائم على مبدأ المتوسط الأعلى، حيث يتم بموجبها تقسيم مجموع أصوات الحزب على الأرقام التسلسلية ١ثم ٢ثم ٣ وهكذا، (والتي تمثل عملياً الرقم التسلسلي لكل مقعد يتم انتخابه، ويخصص كل مقعد للحزب الحاصل على أعلى نتيجة قسمة في كل مرحلة من مراحل القسمة. وتميل هذه المعادلة لترجيح كفة الأحزاب الكبيرة

بالنسبة لمثالنا سيتم التوزيع الأولي كما يلي:

لوائح الأحزاب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	المستخدم من الأصوات	المتبقي من الأصوات
اللائحة (أ)	٢٥٠٠٠٠	٨	٢٢٨٣٦٠	٢١٦٤٠
اللائحة (ب)	٢١٠٠٠٠	٧	١٩٩٨١٥	١٠١٨٥
اللائحة (ج)	١٢٥٠٠٠	٤	١١٤١٨٠	١٠٨٢٠
اللائحة (د)	٤٣٠٠٠	١	٢٨٥٤٥	١٤٤٥٥

بما أنه تم توزيع ٢٠ مقعد فقد بقي مقعدان وسيتم توزيعهما على أساس أكبر البقايا:

المقعد الواحد والعشرون ستحصل عليه اللائحة (أ) والاثنان والعشرون ستحصل عليه اللائحة (د).

النتائج النهائية ستكون كما يلي:

الحزب	**اللائحة (أ)**	**اللائحة (ب)**	**اللائحة (ج)**	**اللائحة (د)**
عدد المقاعد	٩	٧	٤	٢

١. اعتماد النظام النسبي مع كوتا ترشح ٣٠% وترتيب مسبق

١,١. تطبيق الكوتا على النموذج السابق باعتماد ترتيب محدد لأسماء المرشحات على أن يكون هناك امرأة بين أول ثلاثة أسماء. بالاعتماد على هذا الخيار ستحصل المرأة على ٦ مقاعد من أصل ٢٢ مقعد بنسبة ٢٧ %.

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)
حصة النساء	٣	٢	١	٠

٢,١. تطبيق الكوتا على النموذج السابق باعتماد ترتيب محدد لأسماء المرشحات على أن يكون ترتيب تبادلي في كل لائحة (مبدأ التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة). بالاعتماد على هذا الخيار ستحصل المرأة على ١٠ مقاعد من أصل ٢٢ مقعد بنسبة ٤٥ %

الحزب	**اللائحة (أ)**	**اللائحة (ب)**	**اللائحة (ج)**	**اللائحة (د)**
حصة النساء	٤	٣	٢	١

الملحق2

اعتماد النظام النسبي مع دوائر انتخابية كبرى (أكبر من المحافظات).

تطبيق النموذج على الدائرة ٥ (طرطوس +اللاذقية +ادلب)

عدد السكان في٣،٣٠٦،٠٠٠ مليون نسمة، عدد الناخبين ٢،٦٨١،٦٧٧ مليون نسمة، عدد المقاعد ٤٥ مقعد وفق التوزيع الرسمي لمجموع الثلاث محافظات.

عدد الأصوات الصحيحة غير متوفر نفرضه وفق النسبة المتوفرة للانتخابات التشريعية ٢٠١٢ والبالغة ٥١،٢٦% من عدد الناخبين مطروحا منه عدد الأصوات الباطلة.

بفرض عدد الأصوات الصحيحة الصافي: ١،٠١٧،٠٨٩ مليون صوت

وبفرض لدينا خمس لوائح حزبية سيتم التطبيق وفق النموذج ص ٤٢.

طريقة احتساب الأصوات نسبة عتبة (حسم) ٥ %

بناء على حسم العتبة ٥ % سيصبح عدد الأصوات هو ٩٦٧٠٩٠ صوت يتم اقتسامها على عدد المقاعد (٤٥) للحصول على القاسم الانتخابي:

الحاصل الانتخابي: ٩٦٧٠٩٠/٥ = ٢١٤٩٠

إذا بناء على هذا الحاصل: إن كل ٢١٤٩٠ صوت يعني الحصول على مقعد مع الاحتفاظ بالأصوات المتبقية أما من حصل على أقل من الحاصل الانتخابي سيتم اللجوء إلى قاعدة أكبر البقايا لتوزيع بقية المقاعد.

بالنسبة لمثالنا سيتم التوزيع الأولي كما يلي:

لوائح الأحزاب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	المستخدم من الأصوات	المتبقي من الأصوات
اللائحة (أ)	٤٠٠٠٠٠	١٨	٣٨٦٨٢٠	١٣١٨٠
اللائحة (ب)	٣٠٠٠٠٠	١٣	٢٧٩٣٧٠	٢٠٦٣٠
اللائحة (ج)	١٨٠٠٠٠	٨	١٧١٩٢٠	٨٠٨٠
اللائحة (د)	٨٢٠٨٩	٣	٦٤٤٧٠	١٧٦١٩
اللائحة (هـ)	٥٥٠٠٠	٢	٤٢٩٨٠	١٢٠٢٠

بما أنه تم توزيع ٤٤ مقعد فقد بقي مقعد وسيتم توزيعه على أساس أكبر البقايا: أي سيضاف مقعد للائحة ب

النتائج النهائية ستكون:

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)	اللائحة (هـ)
مقعد	١٨	١٤	٨	٣	٢

٢ اعتماد النظام النسبي مع كوتا ترشح ٣٠% وترتيب مسبق

– تطبيق الكوتا على النموذج السابق باعتماد ترتيب محدد لأسماء المرشحات على أن يكون هناك امرأة بين أول ثلاثة أسماء،

بالاعتماد على هذا الخيار ستحصل المرأة على ١٣ مقعد من أصل ٤٥ مقعد بنسبة ٨، ٢٨ %.

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)	اللائحة (هـ)
حصة النساء	٦	٤	٢	١	٠

– بتطبيق الكوتا على النموذج السابق باعتماد ترتيب محدد لأسماء المرشحات على أن يكون ترتيب تبادلي في كل لائحة (مبدأ التناوب في الترتيب بين النساء والرجال ضمن اللائحة الواحدة رجل ثم امرأة).

بالاعتماد على هذا الخيار ستحصل المرأة على ٢٢مقعدا من أصل ٤٥مقعد أي نسبة ٤٨،٤٨%

الحزب	اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)	اللائحة (هـ)
حصة النساء	٩	٧	٤	١	١

قائمة المحتويات

مقدمة ١

أولا– المشهد السياسي الراهن في سوريا: ٤

ثانيا– لمحة تاريخية لمسار الانتخابات في سوريا من منظار سياسي ٦

ثالثاً–المعايير المطلوبة من الانتخابات في سورية بالمرحلة المقبلة ١١

رابعاً– النظم الانتخابية ومدى تلبيتها للمعايير المطلوبة من الانتخابات في سوريا ١٣

١.نظم الأغلبية (الأكثرية) ١٤

١,١ نظام الفائز الأول..... ١٥

٢,١ نظام الجولتين ١٦

٣,١ الصوت البديل ١٧

٤,١ نظام الكتلة..... ١٩

٥,١ نظام الكتلة الحزبية ٢٠

٢.نظم التمثيل النسبي..... ٢١

١,٢ أنواع النظم الانتخابية النسبية ٢٣

١,١,٢ نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المغلقة ٢٣

٢,١,٢ نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المفتوحة ٢٤

٤,١,٢ نظام الصوت الواحد المتحول ٢٥

٢,٢ ميزات وعيوب نظم التمثيل النسبي..... ٢٦

٣.نظم الانتخاب المختلطة ٢٧

١,٣ النظم المتوازية ٢٧

٢,٣ تناسب العضوية المختلطة ٢٩

٤.النظم الأخرى ٣١

٤,١ نظام الصوت الواحد غير المتحول ٣١

٤,٢ نظام الصوت المحدود ٣٢

خامساً – الكوتا كمدخل لضمان تمثيل النساء ٣٣

١.المتغيرات الأساسية للنظم الانتخابية التي تؤثر على تمثيل النساء..... **Error! Bookmark not defined.**

١,١ حجم الدائرة الانتخابية ..... **Error! Bookmark not defined.**

٢,١ حجم الحزب..... ٣٥

٣,١ الصيغة الانتخابية ٣٥

٤,١ بنية ورقة الاقتراع..... ٣٦

٢. تعدد تطبيقات الكوتا ٣٦

١,٢ تطبيق الكوتا أثناء عملية الترشيح ٣٦

٢,٢ الكوتا التي تستهدف النتائج ٣٧

٣.تطبيق الكوتا على مختلف النظم الانتخابية ٣٧

سادساً: النماذج المقترحة لإجراء مقاربة جندرية في سوريا ٤١

الخاتمة ٥٤

قائمة المراجع ٥٦

الملاحق ٥٨

قائمة المحتويات ٦٢